تَعَقُّباتُ الشِّهابِ الخَفَاجِيِّ النَّحْوِيَّةُ على الحَرِيريِّ في شَرحِ دُرَّةِ الغوَّاصِ

سعيد محمد عبد الرب العَوَادي*

مُلخَّصُ

وَقَفَ البحثُ على الاستعمالات النَّحويَّةِ التي تعقَّبَ فيها الشِّهَابُ الخَفَاجيُّ في (شَرْحِ دُرَّةِ الغَوَّاصِ) القاسِمَ بنَ عليٍّ الحريريَّ في (دُرَّةِ الغَوَّاصِ في أوهَامِ الخَوَاصِ) ، وفَصَّلَ القولَ في أُصُولِ تلك الاستعمالاتِ في المدوَّنَاتِ النحويَّةِ واللُّغويَّةِ ، والأقوالِ التي تخلَّلتها ، والأصولِ السماعيَّةِ والقياسيَّةِ التي بُنيت عليها الأحكامُ فيها منعًا وتجويزًا ، ثم رجَّحَ القَولَ الذي يَعضُدُهُ الشاهِدُ ، أو يسوِّغُهُ القياسُ إن لم يخالفْ أصلاً ، أو يُفسدْ معنًى ، وكان لذلك الاستعمالِ حُضُورٌ في كلامِ العلماءِ والنَّحويِّينَ والأدباءِ مِمَّن لَهُم بَصَرٌ واسعٌ بأساليبِ العربيةِ وتَصاريفِها ، ونَفَذاتٌ في أفانينِ القولِ منظومِه ومنثورِه ، وحِذْقٌ بفصيحِ اللغةِ وغريبِها وشاذِّها وضعيفِها ، مع الرجوعِ إلى مُقرَّراتِ المجامعِ اللُّغويَّةِ ، وكُتُبِ التصويبِ اللُّغويِّ الحديثةِ .

وقد بلغت مسائلُ هذا البحثِ أربعَ عشرةَ مسألةً .

توطئة :

القاسمُ بنُ عليٍّ الحريريُّ (446– 516 هـ)[1] عَلَمٌ باذخٌ من أعلام اللُّغة والنحوِ والأدبِ ، وقد عُرِفَ بمقاماته الشهيرة (مَقامَاتِ الحريري) ، ومنظومتِهِ النحويَّة (مُلْحَةِ الإعراب) ، و يُعدُّ كتابُه (دُرَّةُ الغوَّاصِ في أوهَامِ الخَوَاصِ) من الكتب الرائدة في مجال التصويب اللُّغوي ، إذ احتفى به العلماءُ احتفاءً شديدًا ،وعكفوا عليه تَكمِلةً ،وتحشيةً ، وتذييلا ،وشرحًا ،ونقدًا ،أذكر من مصنَّفاتهم :(تَكمِلَةُ إصلاح ما تغلط به العامَّة) للجواليقي (ت540 هـ) ، و (حواشي ابنِ بَرِّي وابنِ ظَفَرٍ على دُرَّةِ الغَوَّاصِ) لأبي محمَّدٍ عبدِاللهِ بنِ بَرِّي المصري (ت 576 أو 582 هـ) ، ومحمدِ بنِ ظَفَرٍ الصِّقِلِّي (ت 586 هـ) ، و(سَهْمُ الألحاظِ في وَهْمِ الألفَاظِ) ، و(بحر العوَّام في ما أصاب فيه العوام)لابنِ الحَنبَلي(ت 971 هـ) ، و(شرحُ دُرَّة الغواصِ) لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (97 – 1069 هـ)[2]، وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسة تعقُّبات مؤلِّفِه على الحريريّ .

وقد يظنَّ القارئُ لأوَّلِ وَهْلَةٍ أنَّ الشِّهابَ قد اكتفى بشرح مسائل (درَّة الغواص) والتعليق عليها ، على نحو ما يفعله معظمُ الشرَّاح ، لكنَّ الأمرَ تعدَّى الشرحَ والتعليقَ إلى التعقُّبِ والردِّ ، وتصويبِ ما قرَّر الجريري خَطأَهُ من الاستعمالات في أكثرِ مسائل الكتاب اللغويَّةِ والنحويَّة والصرفيَّة .

وقد وقف الباحثُ على بحثٍ موسومٍ بـ (الانتصاف للحريري من شهاب الدين الخفاجي في شرح دُرَّة الغَوَّاصِ) لفائزة عباس حميدي الأدريسي (بحث مقدَّم للمؤتمر الدولي الرابع لِلُّغةِ العربية ، الإمارات دبي ، من 6–2015/5/10م) ، جاء البحث في مقدمة ومبحثين ، ضمَّ المبحث الأول أثرَ التصحيحات اللُّغويَّة في مقاومة لحن العامَّة ، وضمَّ المبحث الثاني الانتصاف للحريري من الخفاجي ، واشتمل على أربع مسائلَ لُغَويَّةٍ هي : القول في : لفظة (سائر) ، و لفظة (متواتر) ،و لفظة (أَزِفَ) ، ولفظة (تَغَشْرَمَ) ، وليس هذا مِمَّا نحن بسبيل دراسته

* استاذ مساعد بقسم اللغة العربية– كلية التربية شبوة – جامعة عدن.

في هذا البحث ، اذ إنَّ مسائل هذا البحثِ مقصورةٌ على المسائل النحويَّةِ حَسْبُ .

وتكمن أهميَّةُ هذا البحث – من وجهة نظر الباحث– في كونه يدرس لونًا مِن ألوان التيسير النحوي ، إذ يميل الشهاب فيه – في ما يبدو مِن تعقُّباته على الحريري – إلى الأخذ بالأيسر مِن الأقوال ، فهو في أغلب أقواله مجيزٌ لما يراه الحريريُّ ممنوعًا ، شَافِعٌ أقوالَه بالدليل السماعي وإن لم يكن مُطَّرِدًا ، فإن أعوزه السماعُ لجأ إلى القياس وتوسَّع فيه وإن خالف رأيُه رأيَ جُمهورِ النحويين ، يصدُرُ في ذلك عن مقولة عامَّةٍ له هي : ((أنَّا لو اقتصرنا في الألفاظِ على ما استعملته العربُ العاربة والمستعربة حجَّرْنا الواسِعَ ، وعَسُرَ التكلُّمُ بالعربية على مَن بعدَهم)) [3].

وهي المقولة التي تكاد تكون دستورًا لكثير من قرارات المجامع اللغويَّة التي أجازت بعض الاستعمالات التي حُكم عليها بالشذوذ أو الندور على نحو ما سيردُ معنا في بعض مسائل هذا البحث إن شاء الله .

وقد بلغت مسائلُ هذا البحث أربعَ عشرةَ مسألةً هي (القول في : (زيدٌ أفضَلُ إخوَتِهِ) ، و القول في : (بعثتُ إليه بِغُلامٍ) ، والقول في : (إيَّاك الأسدَ) ، والقول في : (لعلَّه نَدِمَ) ، والقول في : (المالُ بينَ زيدٍ وبين عمرٍو) ، والقول في : (ما أبْيَضَ هذا الثوبَ) ، (وزيدٌ أبيضُ مِن عمرٍو) ، والقول في (فُلانٌ أشرُّ مِن فُلانٍ) ، والقول في : (فُلانٌ أنصفُ مِن فُلانٍ) ، والقول في : (بَينَا زيدٌ قَامَ إذ جَاءَ عمرٌو) ، والقول في : (رَفْعِ (بين) الظرفيَّة) ، والقول في : (ما رأيتُهُ مِن أمسِ) ، و القول في : (رُبَّ مالٍ كثيرٍ أنفقتُهُ ، والقول في : (فعل الغير ذلك) ، والقول في : (حَضَرتِ الكافَّةُ) .

وقد احتذيت في صنع عناوين المسائلِ المدروسةِ حَذْوَ الحريري إذ عنون مسائله بالاستعمالات التي يراها غير صحيحة ، أو ليست هي الوجه إلاَّ في مسألة واحدة هي (رفعُ (بين) الظرفيَّة) فقد جاءت في دَرْجِ كلامه ولم يضع لها عنوانًا فوضعت لها عنوانًا نحويًّا لا استعماليًّا .

1- القول في : (زيدٌ أفضلُ إخوتِهِ)

قال الحريري : ((وَيَقُولُونَ : زيدٌ أفضلُ إخوتِه فيُخطئون فِيهِ ؛ لِأَن (أَفْعَلَ) الذِي للتفضيل لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ ، ومُنزَّلٌ مَنزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ، وَزيدٌ غيرُ دَاخل فِي جملَةِ إخوتِه ، أَلا ترى أَنه لَو قَالَ لَك قَائِلٌ : مَن إخوةُ زيدٍ ؟ لعدَدْتَهُم دونَه ، فَلَمَّا خرج عَن أَن يكونَ دَاخِلاً فيهم امْتنعَ أَن يُقَال : زيدٌ أفضل إخوته ، كَمَا لَا يُقَالُ : زيد أفضلُ النِّسَاء ؛ لتميُّزِه من جِنسِهِنَّ ، وَخُرُوجِه عَن أَن يُعدَّ فِي جُملتِهِنَّ . وَتَصْحِيحُ هَذَا الْكَلَامِ أَن يُقَال : زيدٌ أفضلُ الإخوة ، أَو أفضل بني أَبِيه ؛ لِأَنَّهُ حينئذٍ يدْخل فِي الْجُمْلَة الَّتِي أضيف إِلَيْهَا بِدلَالَة أَنَّه لَو قيل لَك : مَن الأخوةُ ؟ أَو مَن بَنو أَبِيه ؟ لعدَدْتَهُ فيهم ، وأدخلته مَعَهم)) [4].

قال الشهاب : ((هذه المسألة أوَّلُ مَن منعها الزجَّاج ، وأجازها ابنُ خالويه رِوايةً ودِرايةً ، فالروايةُ ما حكاهُ ابن دُريد عن حاتم عن الأصمعي أنَّ الفرزدقَ سُئلَ عن نُصَيب فقال : **<u>هو أشعرُ أهلِ جِلدَتِه</u>** ... أمَّا الدراية فإنَّ أفضلَ إخوته بمعنى : أفضل الإخوة ، كقوله تعالى : ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [البقرة : 121] ، أي : حقَّ التلاوة))[5]، وساق لصحَّة استعمال هذه الإضافة شواهدَ هي قول الشاعر[6] :

قتلتُ لعبدِ اللهِ خيرَ لِذَاتِهِ

ذُؤابًا فَلم أفخَرْ بِذَاكَ وأجزَعَا

وقول الآخر[7] :

فَلَمْ أرَ قَومًا مِثلَنا خَيرَ قَومِهِم

أقلَّ بِه مِنَّا على قومِنَا فَخْرَا

وقول عبدالرحمن العتبي [8]:

يَا خَيرَ إخوانِهِ و أعطفَهُم

عليهُمُ راضيًا وغَضْبَانَا

ثمَّ ذكر أنَّ ما ذهب إليه الحريري هو ((قول مشهور، وقد خالفه فيه كثير من محققي النحاة))[9]، وخلص إلى أنَّ أفعل التفضيل قد يردُ في سياق لا يُراد منه المفاضلة وإنَّما يُرادُ منه الاتصافُ بالحدث ، نحو قولك : يوسف أحسن أخوته [10]، أي: حَسَنُ أُخوتِهِ . **وأقول** : إنَّ ما ذهب إليه الحريري هو قول جمهور النحويين كالمُبرِّد ، وابن السرَّاج ، والرماني، والسيرافي، وابن جني ، والعكبري [11] ، والبصريين [12]، ووافقهم أبو حيَّان [13] ، وهؤلاء لا يجيزون (زيد أفضل إخوته) على النحو الذي ذكره الحريري ، قال المبرِّد في تعليقه على بيت عبدالرحمن العتبي المذكور آنفًا: ((قوله : (يا خير إخوانه) محال وباطل، وذلك أنه لا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو جزء منه))[14]. أمَّا الكوفيون فيجيزونه[15]، على أنَّ المتأخرين مِن النحويين يُفصِّلون في هذه المسالة، يقول الزمخشري في (أفعل) التفضيل : ((وله معنيان : أحدهما : أن يُرادَ أنه زائدٌ على المضافِ إليهم في الخصلة هو وهم فيها شركاء، والثاني : أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمُجرَّد التخصيص، كما يُضَافُ ما لا تفضيلَ فيه وذلك نحو قولك : الناقصُ والأشَجُّ أعدَلا بني مروان ، كأنك قلت : عَادِلا بني مروان ... وعلى الوجهِ الأوَّلِ لا يجوزُ أن تقول : يوسف أحسنُ إخوتِه ؛ لأنك لمَّا أضفتَ الإخوةَ إلى ضميرِه فقد أخرجْتَه من جملتهم ، مِن قِبَلِ أنَّ المضافَ حقُّه أن يكون غيرَ المضافِ إليه ... وعلى الوجه الثاني لا يمتنع. ومنه قول من قال لنُصَيبٍ : أنت أشعرُ أهلِ جِلدَتِكَ ، كأنه قال أنت شاعرهم))[16]، وهذا التفصيلُ ارتضاه السهيلي ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والرضي [17].

بقيَ القولُ : إنَ الشاهدَين الأوَّلَين اللذين استدلَّ بهما الشهاب على جواز هذه الإضافة فيهما نظر ، فـ (خير لِداته ، وخير قومه) ليسا مِمَّا يمكن أن يُستدلَّ به على هذه المسألة ؛ لأنَّ الإضافة فيهما على بابها ، إذ المضاف فيهما جزءٌ مِن المضاف إليه ، ويجري مجراهما الشاهد النثري (هو أشعر بني جلدته) ؛ لأنه داخل فيهم ، على غير ما هو عليه الحال في الشاهد الثالث (يا خير إخوانه ..) ، يقول ابن جني : ((و (أفْعَل) هذه متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه، كقولنا: زيد أفضل عشيرته ؛ لأنه واحد منهم، ولا نقول: زيد أفضل إخوته؛ لأنه ليس منهم))[18] .

2- القولُ في : (بَعثتُ إليه بِغُلامٍ ، وأرْسَلتُ إليهِ هديَّةً)

قال الحريريُّ : ((ويقولون : بعثتُ إليه بغُلامٍ ، وأرسلتُ إليه هديَّةً ، فيُخطِئُونَ فيهما ؛ لأنَّ العربَ تقولُ فيما يَتصرَّفُ بنفسِه : بَعثتُه وأرسَلتُه ، كما قال تعالى :﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ [المؤمنون :44] ويقولون فيما يُحمَلُ : بعثتُ به ، وأرسلتُ به ، كما قال سبحانه إخبارًا عن بلقيس : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ﴾ [النمل:35]))[19].

قال الشهاب : ((ما زعمه ممنوعًا صرَّح ابن جنّي بجوازه ... قال ابنُ بَرّي : (بعثتُ) يقتضي مبعوثًا مُتصرِّفًا كان أو لا ، تقول : بعثتُ زيدًا بغُلامٍ ، وبِكِتابٍ ، فلهذا لزمته الباء ، وكذا : (أرسلتُ) ، يقتضي مُرسَلًا ومُرسَلًا به متصرفًا كان أو غير متصرِّف)) [20]، وأورد لجواز هذا الاستعمال شاهدًا هو قول النابغة الجعدي[21]:

فإن يَكُنِ ابنُ عَفَّانٍ أمينًا

فَلم يَبعثْ بِكَ البَرَّ الأمينَا

وسأكتفي بالحديث عن الفعل (بعث) وأَدَعُ الفعل (أرسل) ؛ لأنَّ الفعلين كليهما لهما حكمٌ استعماليٌّ واحد فأقول : إنَّ الشاهد الشعري الذي ساقه الشِّهابُ لجواز الاستعمالين للفعل (بعث) على نحو ما مرَّ بنا آنفًا قويٌّ ، على أنَّ التفصيل الذي ذكره الحريري هو الاستعمال الغالب على الفعلين ، قال ابن سيده : ((بَعَثْتُهُ أَبْعَثُهُ بَعْثاً : أرسَلتُه وحْدَه ، فإن كَانَ مَعَ غَيرِه قُلتَ : بَعثْتُ بِه ، و بَعَثَ به الأميرُ رسُولَه)) [22]، وقال الفيومي : ((كُلُّ شَيْءٍ يَنْبَعِثُ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إلَيْهِ بِنَفْسِهِ فَيُقَالُ : بَعَثْتُهُ ، وَ كُلُّ شَيْءٍ لَا يَنْبَعِثُ بِنَفْسِهِ كَالكِتَابِ وَالهَدِيَّةِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إلَيْهِ بِالْبَاءِ فَيُقَالُ : بَعَثْتُ بِهِ)) [23] ، والحريري يُخَطِّئُ – أظنُّ– مَن يُعدِّي الفِعْلَ (بَعَثَ) بالباء إلى مَن لم يكُن مَبعوثًا مَعَ غيره ، ولذلك لم يَذكُرِ المفعولَ به في مِثالِه ، فلم يقُلْ : بَعثْتُ زيدًا بغُلامٍ ، وإنَّما قَال : بَعثتُ إليه بِغُلامٍ ، وصوابُه عندَه : بَعثتُ إليه غُلامًا ؛ لأنَّه ليس مَبعُوثًا مع غيرِه ، أمَّا إذا كان مبعوثًا مع غيره فهو – في تقدير الباحث– في حُكمِ غَير المُتَصرِّف، ومنه ما جاء في الحديث الشريف : (رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَهُودِيًّا بَعَثَتْ بِهِ إِلَيْهِ يَهُودُ مَعَ يَهُودِيٍّ وَمُنَافِقٍ)[24].

ومنه حديثُ علي ﷺ : (كَانَ عَلِيٌّ ﷺ إِذَا أَخَذَ شَاهِدَ زُورٍ بَعَثَ بِهِ إِلَى عَشِيرَتِهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا شَاهِدُ زُورٍ فَاعْرِفُوهُ ، وَعَرِّفُوهُ ، ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُ)) [25].

والشاهد الشعريُّ الذي استدلَّ به الشهاب على جواز هذا الاستعمال يمكن أن يُحملَ فيه المبعوثُ على حكمِ غير المتصرِّف تهكُّمًا مِن الشاعرِ ومُبالغَةً في الهجاءِ[26].

أمَّا الفارابي فلم يذكر التفصيل لوجهي الاستعمال للفعل (بعث) إذ قال : ((بَعَثَهُ مِنْ مَنامِهِ ، أي: أَهَبَّهُ، وبَعَثَ بِهِ ، أي : وَجَّهَ بِهِ))[27].

وهو القول الذي بنى عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة إجازته هذا الاستعمال، إذ جاء في قرارٍ له : ((يرى بعضُ الباحثين عَدَمَ صِحَّةِ مثلِ قَولِهِم: (بَعَثَتِ الدولةُ برجالِها السياسيين)، وقولِهِم: (بَعَثَ إليه هَديَّةً) وحُجَّتُهم في ذلك أن كلَّ شيء ينبعثُ بنفسه يتعدَّى الفعلُ إليه بنفسه ، فيقال: بعثته، وكلَّ شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية، فإن الفعل يتعدَّى إليه بالباء فيقال: بعثت به، وعلى هذا فإنَّ صواب التعبيرين هو (بعثَتْ رجالَها السياسيين) و (بعَثَ إليه بهدية)، واللجنة ترى أن كُلَّ ذلك جائزٌ استناداً على حجة هؤلاء النقاد أنفسهم، حيث قال الفَارَابيُّ: بعثَه : أَهبَّه، وبعثَ به: وجَّهَه))[28] .

وقولُ الفَارابيّ – في تقدير الباحث – ليس فيه دليلٌ على جَوازِ الاستعمالين، فالرجلُ يتحدَّث عن معنيين مختلفين للفعل لا معنًى واحد ، إذ المعنى الأوَّل للفعل هو : أهبَّه ، على نحوِ ما في قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾ [يس : 52] ، وليس هذا المعنى مِمَّا نحن بسبيل بحثه هنا ، والمعنى الآخر الذي ذكره هو بَعَثَ به أي : وجَّهَهُ وهو موضع الدرس ، وقد ذكر الفَارابيُّ له استعمالًا واحدًا في حال مجيئه مُعدًّى بالباء ، في حينِ أنَّ المُعجمات الأخرى تورِدُ للفعلِ استعمالين مختلفين لمعنًى واحدٍ هو الإرسال والتوجيه على نحو ما مرَّ بِنا آنفًا ، ولا نعلمُ أ مَا انبَعثَ بنفسه أراد الفارابيُّ بهذا الاستعمال المنفرد، أم ما انبَعثَ مع غيره، أم الاستعمالين كليهما ؟، على أنَّ الباحث قد وجد شاهِدًا حديثيًّا يمكن أن يُشْفَعَ به الشاهِدُ الشعريُّ الذي ذكرَهُ الشهابُ في صدرِ هذه المسألةِ وَهُوَ حديثُ مُعاذِ بنِ جبل ﷺ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ بِهِ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ : إِيَّاكَ وَالتَّنَعُّمَ فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيْسُوا بِالْمُتَنَعِّمِينَ)[29].

3- القول في (إيَّاكَ الأسدَ)

قال الحريري : ((وَيَقُولُونَ فِي التحذير: إياك الأسدَ،

إياك الحَسَدَ ، وَوجهُ الكَلَامِ إدخَالُ الوَاوِ على الأسدِ والحسدِ، كَمَا قَالَ النَّبِي ﷺ : (إيَّاكَ ومُصاحَبَةَ الكذَّابِ، فَإنَّهُ يُقرِّبُ عَلَيْك البعيدَ، وَيُبَعِّدُ عَنْك القَرِيبَ)، وكما قَالَ الشَّاعِر:

فإيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إنْ تَوسَّعَت

مَوارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ ...))[30].

قال الشهاب : ((هذا من جملة هَنَاتِهِ ، قال ابن مالك في التسهيل : لا يُحذف العاطف بعد (إيَّاك) إلا والمحذوفُ [كذا][31] منصوبٌ بإضمار ناصب آخر ، أو مجرورٌ بـ (من) ... وفي ... مثال : إياك الشرَّ ، لا يجوز أن يكون (الشرُّ) منصوبًا بما انتصب به (إياك) ، بل بفعل آخر تقديره : دعِ الشرَّ ، وهذا مذهبُ الجمهور، ومن ذلك قوله :

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ

إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جَالِبُ

... قال ابن يعيش : المراد في البيت : والمراءَ ، فحَذَفَ حرفَ العطف ، أو مِن المراءِ ، فحَذفَ حرفَ الجرِّ ، ... وقال الخليل : لو أنَّ رجلًا قال : إيَّاكَ نفسَكَ لم أُعنِّفْهُ ، وبما قرعَ سَمعَك من كلامِ هؤلاء الفحول تعلمُ أنَّ ما منعه المُصنِّفُ أجازه الخليل وغيرُهُ مِن أئمَّةِ العربية على تقدير عاملٍ آخر ، أو فعلٍ يتعدَّى لمفعولين ، وإنَّما يمتنع على تقدير عامل واحد ؛ لئلا يُحذف الجار أو العاطف))[32]

وللباحث مع ما تقدَّم من كلامِ الحريري وتعقُّبِ الشهاب عليه وقفات :

الأولى : أنَّ كلام الحريري في مسألة حذف حرف العطف مِن نحوِ (إيَّاكَ الأسدَ) يدور – في ما يبدو للباحث– بين الكثيرِ والقليل ، والفصيحِ والأفصح ، والأصلِ وغيرِ الأصل ، وليس بين الخطأِ والصوابِ ، والمنعِ والجوازِ ، على نحو ما فهمه الشهاب . وهذا ما يُفهمُ مِن قول الحريري (والوجه) ، إذ المُرادُ بالوجه عند المحقِّقين (الأكثر) ، قال سيبويه : ((ومِمَّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِب)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العَرَبِ وأفصحِهم. وهو القياسُ ؛ لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجُحْرُ رَفعٌ، ولكِنَّ بعضَ العربِ يَجرُّهُ))[33]، وقال المبرِّد : ((ولو قُلتَ: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي ذهبتَ ، لكان جائزاً ، ولم يكن الوجهَ . وإنما وجهُ الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهبَ ؛ ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى (الذي))) [34]، وقال ابن السرَّاج : تقول : ((أُعطِيَ زيدٌ درهماً ، وكُسِيَ زيدٌ ثوباً ، فهذا وجه الكلام ، ويجوز أن تقول : أُعطِيَ زيداً درهمٌ وكُسِيَ زيداً ثوبٌ ....)) [35]، والملاحظ في كلام هؤلاء العلماء أنَّ (وجه الكلام) يرد مقابلًا (للجواز) وليس مقابلًا (للمنع) أو (الخطأ) وهذا ما يُستشَفُّ مِن كلامِ الخليل المذكور آنفًا، إذ إنَّ قوله : ((لو أنَّ رجلًا قال : إيَّاكَ نفسَكَ لم أُعنِّفْهُ))[36] ، يعني أنَّ هذا الاستعمال – مع جوازه عنده – ليس شائعًا ، وليس وجهَ الكلام .

الثانية : أنَّنا لو سلَّمنا بأنَّ الحريري يذهب إلى منعِ حذف (الواو) من (إياك الأسدَ) فليس هذا بهنةٍ مِن هناتهِ على حدِّ قول الشهاب ، فإنَّ المنعَ هو قول سيبويه ، إذ قال : ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول: (إياك زيداً)، كما أنَّهُ لا يجوزُ أن تقول: رأسَكَ الجِدارَ، حتى تقول: مِن الجدارِ أو والجدارَ. وكذلك (أن تفعل) إذا أردت إياك والفعلَ. فإذا قلت: إياك أن تفعلَ، تريد إياك أعِظُ مخافةَ أن تفعلَ، أومِن أجل أن تفعلَ جاز؛ لأنَّك لا تريدُ أن تَضُمَّهُ إلى الاسم الأوَّل، كأنك قلت: إياكَ نَحِّ لمكان كذا وكذا . ولو قلت: إياك الأسدَ، تريد من الأسدِ، لم يجز كما جاز في أن))[37]، ثم ذكر أنَّ ابنَ أبي إسحاق يجيزه في الشعر[38]، فسيبويه لا يجيز (إيَّاكَ الأسدَ) لا على حذف العاطف ، ولا على

حذف الجارِّ إلا أن يكون المحذورُ منه (أن والفعل) فإنَّه يجيزه على تقدير(مِن) الجارَّة على التفصيل المذكور آنفًا[39]، وقد مضى على سَنَنِ سيبويه أكثرُ النحويين كالمبرِّد، وابن السرَّاج ، وأبي علي الفارسي، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي[40] ، قال الرضي : ((قال الأخفش الصغير : ... لم يجز حذفُ الجارِّ من (إيَّاك من الاسد)، إذ ليس بقياس ، ولم يُسمعْ. فإن قيل : فحذفُ العاطف ، قلت : حذفه أيضا لا يجوز وهو أشدُّ من حذف حرف الجر))[41].

الثالثة : أنَّ إيراده قولَ ابن يعيش في توجيه البيت (فإيَّاك إيَّاك المراءَ) المذكور آنفًا يوحي بأنَّ ابن يعيش يجيزُ حذفَ العاطف ، أو الجارِّ ، والذي يظهر مِن كلام ابن يعيش أنَّه لا يجيز هذا الاستعمال، إذ يقول : ((فإن قيل هل يجوزُ حذف (الواو) مِن (الأسد) فتقول : (إيَّاك الأسدَ) ، قيل لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ الفعل المقدَّر لا يتعدَّى لمفعولين، فلم يكن بدٌّ مِن حرف العطف ، أو حرف الجرّ ... وربَّما جاء مثلُ ذلك بغير (واو) في ضرورة الشعرِ))[42].

الرابعة : أنَّ شواهد حذف (العاطف أو الجارِّ) من نحو : (إيَّاكَ الأسدَ) تكاد تنحصر في الشاهد الشعري (فإيَّاكَ إيَّاك المراءَ ...) المذكور آنفًا ، و في شاهدٍ آخر مجهولِ القائل أورده ابن قتيبة والميداني مُستدِلَّينِ به على قلَّة هذا الاستعمال و اختصاصه بضرورة الشعر[43] وهو :

أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا عَمْرٍو رَسُولاً
وَإِيَّاكَ المَحَاينَ أَنْ تَحينَا[44]

فإن تقرَّر ما سلف من أنَّ الحريري يريد بالوجه (الكثير) أو (الغالب) على نحو ما قرَّره علماء النحو الأوائل وليس (المنع) أو (الخطأ) على نحو ما فهمه الشهاب أمكن القول إنَّ تخطئة الشهاب للحريري في غير محلِّها؛ لأنَّ اطِّراد مجيء العاطف بعد (إيَّاك) في نحو : إيَّاك والأسدَ لا خلاف فيه بين علماء العربية .

4- القول في : (لعلَّه نَدِمَ)

قال الحريري : ((ويقولون : لعلَّه نَدِمَ ، ولعَلَّه قَدِمَ ، فيلفظون بِما يشتَمِلُ على المناقضة، ويُنبئُ عن المعارضة ...؛ لأنَّ معنى (لعلَّ) التَّوقُّع لِمرجوٍّ ، أو لِمَخُوفٍ، والتَّوقُّعُ إنَّما يكون لِما يَتجَدَّدُ و يَتَولَّدُ، لا لِما انقضى و تَصرَّمَ))[45].

قال الشهاب : ((هذا مِمَّا سبقه إليه بعضُ النحاة ، فتوهَّم أنَّ (لعلَّ) لا تدخل على الماضي؛ لأنَّ التوقُّعَ – وهو ترقُّبُ الوقوعِ– إنَّما يكونُ لما يُستقْبلُ ويُنتَظَرُ ، وهذا فاسدٌ، ... فإنَّ (لعلَّ) وإن كان معناها ما ذُكِر لكنَّ المُترقَّبَ لِما كان وقوعه غير محقَّق ، بل مشكوك فيه ومظنون، وهذا مِمَّا يَلزمُها فتجوز بها عن لازمها وهو الشكُّ والظنُّ ، وذلك يكون في الماضي والمستقبل على حدٍّ سواء))[46].

وقد استدلَّ الشهابُ بطائفةٍ من الشواهد التي دخلت فيها (لعلَّ) على الماضي هي : قول النبيِّ ﷺ : **(و مَا يُدريكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلى أهلِ بَدْرٍ ...)** [47]

وقول امرئ القيس[48]:

وَبُدِّلتُ قَرْحًا دامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ
لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحوَّلْنَ أبؤسَا

وقول الفرزدق[49]:

لَعلَّكَ في حَدراءَ لُمْتَ عَلى الذي
تَخيَّرَتِ المِعْزَى على كُلِّ حَالِبِ

ورأي الحريري في تخطئته دخول (لعلَّ) على الماضي هو رأيٌ نُسِب إلى الرماني ، ومبرمان[50] ،

أمَّا قول الشهاب في تجويز ما منعه الحريري فهو رأيُ ابنِ بَرِّي ، وابنِ هشام ، وقد استدلَّ بما استدلاَّ به من شواهد [51].

ويبدو أنَّ الحريري قد عالج جملةَ (لعلَّه فعل) معالجةً دلاليَّةً ، فـ (لعلَّ) دالَّةٌ على توقُّعِ مَرجُوٍّ أو مَخُوفٍ، والتوقُّعُ زمانه الاستقبال لا المُضيُّ ، فَمَن جاءَ بالماضي في حيّز (لعلَّ) فقد أحال ، وهذا القول يَصِحُّ لو أنَّ (لعلَّ) تثبتُ على دلالة واحدة لا تفارقها في السياقات المختلفة للتعبير ، ولكنَّ العلماءَ ذكروا لها معاني أُخَرَ غير معنى الرجاء ، وهي : التعليل ، وقد أثبته لها الكسائي والأخفش[52]، ووجَّه به الأخفش[53] (لعلَّ) في قوله تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [طه : 44] ، والاستفهام ذكره لها الكوفيُّون[54]، والزجاجي[55]، وابن فارس[56]، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ [عبس : 3] وهذان الاستدلالان – وإن وقع فيهما المضارع خبرًا لـ (لعلَّ) – يَحمِلانِ (لعلَّ) محملاً آخر غير الرجاء، فقد ذهب العلماء إلى أنَّ الترجّي في كلام الله ، وكلام رسوله يفيد الوقوع [57]، فضلاً عن أنَّ الماضي قد وقع خبرًا لـ (لعلَّ) في طائفة من الأحاديث الشريفة، جاءت (لعلَّ) في سياقها – كما يبدو للباحث – غيرَ دالَّةٍ على الرجاء على النحو الآتي:

- قول النبيّ ﷺ لعائشة –رضي الله عنها– : (لعلَّكِ نَفِسْتِ) [58]
- قول النبيّ ﷺ لأبي بكر ﷺ : (يا أبا بَكْرٍ لعلَّكَ أغضبتَهُم)[59]
- قول النبيّ ﷺ لكعب بن عُجْرَةَ ﷺ : (لعلَّكَ آذَاكَ هَوامُّكَ)[60]
- قول أبي بكرٍ لِعُمَرَ –رضي الله عنهما– : (لعلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ) [61]

((وهذه الأحاديث أشبه أن تكون دلالة (لعلَّ) فيها على الاستفهام ، أو التحقيق والوقوع ، أو الظنّ، وليس فيها – فيما يبدو– إشعارٌ بتوقُّع رجاءٍ ، أو خوف ، لِذا كانت الدلالة السياقية لزمن أخبارِها هي المُضيُّ لا الاستقبال)) [62]، لذا يمكن القول إنَّ عبارة (لعله ندم) لا إشكال فيها إن حُمِلت على الاستفهامِ ، أو على ما يخرجها من حيّز الرجاء والتوقُّع .

5 – القول في : (ما أبيضَ هذا الثوبَ ، وزيدٌ أبيضُ من عمرٍو) :

قال الحريري : ((ويقولونَ في التعجُّبِ من الألوانِ والعاهاتِ : ما أبْيَضَ هذا الثوبَ ، وما أعْوَرَ هذا الفرسَ ، كما يقولون في الترجيحِ بين اللونَين والعَوَرَين : زيدٌ أبيضُ من عمرٍو ، وهذا أعورُ من ذاك ، وكُلُّ ذلك لحنٌ مُجمَعٌ عليه ، وغلطٌ مقطوعٌ به ؛ لأنَّ العربَ لم تَبنِ فِعْلَ التعجُّبِ إلا من الفعل الثلاثي الذي خَصَّتْهُ بذلك لخفَّتِهِ ...))[63]

قال الشهاب : ((هذا مِمَّا اختلفوا فيه ، فأجاز الكوفيون التعجُّبَ مِن البياضِ والسوادِ ؛ لأنهما أصولُ الألوانِ ، كما ورد في حديثِ الحوضِ الذي قال أهلُ الحديث إنَّه متواتِر : (ماؤهُ أَبيَضُ مِنَ الوَرِقِ) ... وأنشدوا :

إذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشتَدَّ أكْلُهُمُ

فَأنْتَ أبيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فلما جاء منهما (أفعَل) التفضيل جاز بناء صيغتي التعجُّب منه ؛ لاستوائهما في أكثرِ الأحكام ، فقول المصنِّف إنَّه لحنٌ مُجمَعٌ عليه ليس بصحيح ...))[64].

ولا بدَّ –في مستهل الحديث في هذه المسألة– من تحرير القول في الخلاف المشهور فيها ، للوصول إلى الرأي الذي يرجّحه هذا البحث فأقول :

للنحويين في صوغ التعجُّب ، والتفضيل مِمَّا دلَّ على لونٍ قولان [65]:

الأوَّل : قول البصريين ويقضي بعدم جواز مجيء التعجُّب و التفضيل مِمَّا دلَّ على لونٍ ، وعِلَّتهم في ذلك أمران : أولهما : أنَّ الألوانَ مستقرَّةٌ في الإنسان

فلا تكاد تزول ، فهي أشبه شيءٍ بما استقرَّ فيه من عيوب ، لذلك لا تحتَمِلُ المفاضلةَ ، و ثانيهما : أنَّ فعلهما غير ثلاثي نحو : احمرَّ ، واخضرَّ ، واسودَّ ، وابيضَّ ، والأصل أن يُصاغَ التعجب و التفضيل من الثلاثي .

الآخر : قول الكوفيّين ويقضي بجواز التعجُّب والتفضيل من السواد والبياض خاصَّة ؛ لأنَّهما أصل الألوان ، واستدلُّوا لصحَّة هذا الاستعمال بطائفة من الشواهد منها : قول طرَفَةَ المذكور آنفًا ، و قول الرَّاجز :

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ
أبْيَضُ مِن أُخْتِ بَني إبَاضِ[66]

وقول العرب : ((أسوَدُ مِن حَلَكِ الغُرَابِ)) [67].

وهذه الشواهد جميعها حملها البصريون على الشذوذ [68]، قال المبرِّد– في ما نَقَلَهُ عنه ابنُ السرَّاج – في بيت رؤبة : ((هذا معمولٌ على الفساد، وليس البيتُ الشاذُّ والكلامُ المحفوظُ بأدنى إسنادٍ حُجَّةً على الأصل المُجْمَعِ عَليهِ في كلامٍ ولا نَحْوٍ ولا فِقْهٍ ، وإنَّما يَرْكَنُ إلى هَذا ضَعَفَةُ أهْلِ النَّحوِ ، ومَن لا حُجَّةَ مَعَهُ)) [69].

وتأوَّلها المتأوِّلون بعدم إرادة التفضيل في (أفْعَل) ، وإنَّما يكون المراد (أفْعَل) الذي مؤنَّثه (فَعْلاء) ولا يُرادُ منه المُفاضَلة ، والمعنى عندهم في بيت طرفة المذكور آنفًا : أنت مُبيضُّهم ، وانتصب (سربال) على التمييز [70].

والحقُّ أنَّ ما ذكره المانعون من حُجَجٍ غيرُ مُقنِعٍ ، وتأويلُ ما جَاء في ظاهرِه على التفضيل من الألوان بما يُبعده عن هذا المعنى – في نظر الباحث – متكلَّفٌ ومضطرب ، أمّاَ التكلُّف فظاهر في كُلِّ التأويلات التي مرَّت بنا ؛ وأمَّا الاضطراب فقد رأيناهم يمنعون التعجُّب والتفضيل في الألوان والعاهات ؛ لأنَّها مستقرَّة في الأشخاص لا تكاد تزول على نحو ما مرَّ بنا آنفًا ، ثمَّ يذكرون أنَّ من أراد أن يأتي بالتعجُّب والتفضيل من الألوان فعليه أن يذكرَ فعلاً وسيطًا ملائمًا للمعنى ، فَيُقالُ : ما أشَدَّ بَيَاضَه ، وهو أشدُّ بَياضًا من غيره [71]، فيأتون بالتعجُّب والتفضيل مِمَّا منعوه معنًى ؛ وكان حريًّا أن يُقال إنَّ التفضيلَ والتعجُّبَ من الألوان غيرُ واردٍ البتَّةَ ؛ لأنَّ المانع مانعٌ معنويٌّ لا صناعيٌّ .

على أننا قد رأيناه استعمالًا جرت به شواهدُ فصيحةٌ من كلام العربِ في نثرها وشعرها ،مِن ذلك قوله ﷺ : ((أسْوَدُ مِن القَارِ)) [72] ، وما نقله الفرَّاءُ من قول العربِ : ((مَا أسْودَ شَعَرَهُ)) [73]

يقول صاحب كتاب (التبيان في تفسير الديوان) : ((أمَّا قول أصحابنا الكوفيين في جواز(ما أفعله) في التَّعجُّب من البياض والسواد خاصَّةً من دونِ سائرِ الألوانِ فالحُجَّةُ لهُم فيه مجيئُه نقلاً وقياسًا ، فأمَّا النقل فقول طَرَفَة ، وهو إمَامٌ يُستشهَدُ بقوله ... فإذا كان يُرتَضى بقولِه فالأولَى أن يُرتَضى بقولِه في كُلِّ ما يَصدُرُ مِنه ، ولا يُنسَبُ هَذا إلى شُذوذٍ ...)) [74] ، ويقول عبَّاس حسن : ((وحكُم الشُّذوذِ هنا غيرُ مَفهُومٍ ما دامتِ الكَلِمةُ نفسُها قد استُعمِلت صيغتُها نصًّا في المفاضَلةِ اللونيَّةِ؛ فهل يُرادُ عدمُ التوسعِ في استعمالِها في سَوادِ شَيءٍ أو بياضِ شيءٍ غير الشيءِ الذي وردَت فيه نَصًّا ؟ نعم ، وهذا تضييقٌ لا داعي له ؛ بل إنَّ مَنْعَ التفضِيلِ مِن كُلِّ ما يدُلُّ على لونٍ تضييقٌ لا داعيَ له أيضًا، ولا سيَّما بعد وُرُودِ السَّماعِ به ، واشتدادِ الحاجةِ إلى القياسِ على ذلك الواردِ، بسببِ ما كَشَفَ عنه العِلْمُ في عصرِنا، ودلَّت عليه التَّجرِبةُ الصادقةُ من تعدُّدِ الدَّرجاتِ في اللونِ الواحِدِ، وفي العَاهَةِ الواحِدةِ))[75]، هذا ، وقد أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة بقول الكوفيين في إجازة مجيء التفضيل من (أفعل فعلاء) الدَّالِّ على الألوان والعيوب مباشرة [76].

6- القول في : (فُلانٌ أشَرُّ من فُلانٍ)

قال الحريري : ((ويقولون : فلان أشَرُّ من فُلانٍ ، والصواب أن يقال : هو شرُّ من فُلانٍ بغير ألف ، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللهِ الصُمُّ البُكمُ ﴾ [الأنفال :22] ، وعليه قول الراجز :

إنَّ بَنِيَّ ليسَ فِيهِم بَرُّ

وأُمُّهُم مِثْلُهُمُ أو شَرُّ

... كذلك يقال : فُلَانٌ خيرٌ من فلان بحذف الهمزة ؛ لأنَّ هاتين اللفظتين كَثُرَ استعمالُهُما في الكلام ، فحُذِفَت همزتاهُما للتخفيف ، ولم يلفظوا بهما إلا في فعل التعجب خاصَّة ، كما صحَّحوا فيه المعتلَّ فقالوا : ما أخيرَ زيدًا ، وما أشَرَّ عَمْرًا ، كما قالوا : ما أقْوَلَ زيدًا . وكذلك أُثْبِتَتِ الهمزةُ في لفظ الأمر فقالوا : أَخْيِرْ بزيدٍ ، وأَشْرِرْ بِعَمْرٍو ، كما قالوا : أَقْوِلْ به ، والعِلَّةُ في إثباتها في فعلي التعجب والأمر أنَّ استعمال هاتين اللفظتين اسمًا أكثرُ من استعمالهما فعلًا ، فحُذِفت في موضع الكثرة ، وبقيت على أصلها في موضع القِلَّةِ في فعل التعجب خاصَّةً ، كما صحَّحوا فيه المعتل فقالوا : ما أخيرَ زيدًا ، وما أشرَّ عَمْرًا)) [77].

قال الشهاب : ((وردِ في الكلامِ الفصيحِ كثيرًا (أشَرُّ) ، وإن كان (شرٌّ) بدونها -[يريد بدون الألف]- أكثر ، وقد قُرئ قوله تعالى : ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ ﴾ [القمر : 26] ، بالأول[78] ، فقول المصنف إنَّه لحنٌ مِمَّا أخطأ فيه ، وكذلك ورد في (خَير) (أخْيَر) وعليه قول رؤبة :

بِلالُ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأخْيَرِ

... وقد صحَّ ورُودُهُ نثرًا في أحاديث بعضها في صحيح البخاري)) [79].

وأقول : إنَّ مجيء (أخْيَرُ) و (أشَرُّ) مُطَّرِدٌ في القياس ، إذ هو الأصل المرفوض على حدِّ قول ابن جني[80]، فمَن جاء به جاء به على الأصل وإن لم يجئْ به على الكثير ، يقول أحمد مختار عمر : ((ومن الجائز استعمال (أخْيَر) و(أشَرَّ) بإثبات الهمزة؛ لأنَّ لكلٍّ منهما فعلاً ثلاثيًّا يصح صوغ التفضيل من مصدره قياسًا ، وأيضًا فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل))[81] وقد ذكر الفيومي أنَّ إثبات الهمزة لغةٌ لبني عامر[82]، ومِن العجيب أنَّ الحريري يقول : ((وحُكمُ (أفعل) الذي للتفضيل يُساوِقُ حُكْمَ فِعْلِ التعجب فيما يجوزُ فيه ويمتنعُ منه))[83] ، ولكنَّه يفرّق في هذه المسألة بين ما قضى سلفًا بتساوقه ، فيُجيز التعجُّبَ بـ (أخْيَر) ، و (أشَرُّ) فيقال : ما أخيرَه ، وما أشَرَّه ، أمَّا محاولته تعليلَ جواز مجيء (أخير) و (أشر) في التعجب دون التفضيل بكثرةِ الاسم ، وقِلَّةِ الفعل ، فيُحذَفُ مع القليل ، ويبقى مع الكثير - فتعليلٌ ظاهر التكلُّف ، مفتقرٌ إلى الدليل ، إذ إنَّ النحويين يعلّلون حذف همزة (الأخْيَرِ ، والأشَرِّ) بكثرة الاستعمال[84] ، فلعمري لِمَ يقتصرُ هذا التعليل على التفضيل دون التعجُّب ؟ ، بل إنَّهم يُقرّرون أنَّ حذفَ الهمزة مِن (أخْيَر) شاذٌّ ، قال أبو حيَّان ((خَيْرٌ: هِيَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، حُذِفَتْ هَمْزَتُهَا شُذُوذًا فِي الْكَلَامِ فَنَقَصَ بِنَاؤُهَا فَانْصَرَفَتْ)) [85].

هذا وقد أشار الشهاب في كلامه المذكور آنفًا إلى أنَّ الصيغتين (أخيَر) ، و (أشَرَّ) قد وردتا في الحديث الشريف ، ولكنَّه لم يذكر لهما شواهدَ من الحديث ، وقد وقف الباحثُ على طائفةٍ من الأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم ، تكثِّر شواهدهما، وتُقَوّي استعمالهما، وهي على النحو الآتي:

- قول النبيّ ﷺ : لليهود ((أيُّ رَجُلٍ فيكُم عَبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ ؟) . قالوا أعلمُنَا وابنُ أعلَمِنا وأخْبَرُنا وابنُ أخْيرِنَا)[86]

- قول النبيّ ﷺ :(إنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) [87]

- قول النبيّ ﷺ في الذي يأكل قائمًا : (**ذَاكَ أَشَرُّ أَوْ أَخْبَثُ**)[88]

- قول الْبَرَاءِ ﷺ:((إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِثَوْبٍ حَرِيرٍ فَجَعَلُوا يَتَعَجَّبُونَ مِنْ حُسْنِهِ وَلِينِهِ،فَقَالَ : لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَفْضَلُ أَوْ أَخْيَرُ مِنْ هَذَا))[89].

- قول النبيّ ﷺ للأقرع بن حابس في قومٍ : (إِنَّهُم لأَخْيَرُ مِنهُم)[90].

- قول رسول الله ﷺ : (لهَذَا عِندَ اللهِ أَخْيَرُ يَومَ القِيامَةِ مِن مِلءِ الأرضِ مِثْلَ هَذَا) [91].

- قول النبيّ ﷺ في الدجّال : (لَعَلَّهُ سَيُدْرِكُهُ بَعْضُ مَنْ رَآنِي أَوْ سَمِعَ كَلَامِي»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ قُلُوبُنَا يَوْمَئِذٍ، أَمِثْلُهَا الْيَوْمَ ؟ قَالَ: أَوْ أَخْيَرُ)[92]

- قول النبيّ ﷺ : ((أَظَلَّكُم شَهرُكم هَذا، بمَحلُوفِ رسولِ اللهِ ﷺ مَا مَرَّ بالمسلمين شَهرٌ قَطُّ خَيرٌ لهم مِنه، ومَا مَرَّ بالمنافقين شَهرٌ قَطُّ أشَرُّ لَهُم مِنهُ)[93]

- قول أبي هريرة ﷺ : (... وَكَانَ أَخْيَرَ النَّاسِ لِلْمِسْكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ)[94]

- قول أبي رَجاءٍ العُطارِديّ ﷺ : (كُنَّا نَعْبُدُ الحَجَرَ، فَإِذَا وَجَدْنَا حَجَرًا هُوَ أَخْيَرُ مِنْهُ أَلْقَيْنَاهُ، وَأَخَذْنَا الآخَرَ)[95].

7- **القول في : (فَعَلَ الغيرُ ذلك)**

قال الحريري : ((ويقولون : فَعلَ الغَيرُ ذلكَ ، فيُدخِلونَ على (غَير) آلةَ التعريفِ ، والمحقِّقونَ من النحويين يمنعون من إدخال الألفِ واللامِ عليه ؛ لأنَّ المقصودَ في إدخالِ آلةِ التعريف على الاسمِ النكرة أن تُخصِّصَهُ بشخصٍ بعينِه ، فإذا قيل : الغَيرُ ، اشتملت هذه اللفظةُ على ما لا يحُصَى كثرةً ، ولم يتعرَّف بآلةِ التعريف ، كما أنَّه لا يتعَّرف بالإضافةِ ، فلم يكُن لإدخالِ الألف واللاَّم عليه فائدةٌ ، ولهذا السبب لم تدخُلِ الألفُ واللام على المشاهير من المعارف مِثل: دِجلَةَ ، وعَرفَةَ ،... لوضوح اشتهارها والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذواتِها)) [96].

قال الشهاب : ((ما ادَّعاه مِن عدمِ دخول (أل) على (غير) وإن اشتَهَر فلا مانع مِنه قياسًا ، وإنَّما المُهمُّ فيه إثبات السماع من العرب ، وفي تهذيب الأزهري[97] : قال ابن أبي الحسن في شامله : منع قوم دخول (الألف واللام) على (غير) ... لأنها لا تتعرف بالإضافة ، فلا تتعرف باللام ، قال : وعندي أنه لا مانع من ذلك ؛ لأن اللام ليست فيها للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله :

كأنَّ بين كفِّها والفَكِّ [98]

أي : وفكها ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [النازعات : 40] ، أي مأواه ، على أنَّ (غيرًا) قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع ، وقد يحمل الغير على الضد ، والكل على الجملة والبعض على الجزء ، فيصح دخول اللام بهذا المعنى))[99].

ثم ذكر ثلاثة مواضع لـ (غير) :

الأول : وقوعها في موضع لا تكون فيه إلا نكرة ، كما في قولهم : مررت برجل غيرِ زيدٍ [100]

الثاني : وقوعها في موضع لا تكون فيه إلا معرفة كأن يُرادَ بها شيءٌ قد عُرِف بمضادة المضاف إليه في معنًى لا يُضادُّه فيه إلا هو نحو : مررتُ بغيرِك ، أي : المعروف بمُضادَّتِك ، و لا تكون هنا صفةً فلا تجري على الموصوف .

الثالث : وقوعها في موضع تكون فيه نكرة تارة ، ومعرفة تارة أخرى ، نحو : مررتُ برجل كريمٍ غيرِ لئيمٍ.

وهذان القولان في مسألة عدم دخول (أل) على (غير) أو جوازه هما القولان الشائعان في هذه المسألة ، على أنَّ خلافًا آخر قد نشأ عند مَن يجيزون دخول (أل) على (غير) ، أتكتسب (غير) تعريفًا بدخول

(أل) عليها أم لا ؟ فيه قولان [101]:

الأول : أنَّها لا تكتسب تعريفًا من دخول (أل) عليها ، وإنما هي المعاقِبَةُ للإضافة التي يمكن أن تفيد التخصيص ، وهو ما صرَّح به الشهاب في قوله المذكور آنفًا .

الآخر : أنَّها تكتسب تعريفًا من دخول (أل) عليها وهو ما استنبطه عبدالرحمن تاج[102] من قول أبي نزار النحوي المذكور آنفا الذي نقله النووي و الشهاب وقد جاء فيه أن غيرًا يتعرف بالإضافة في بعض المواضع ، ويصحُّ دخول الألف واللام عليه ؛ لحمله على الضد ، على نحو ما عليه الأمر في حمل الكُلّ على الجملة ، والبعضِ على الجزء . وهو القول الذي أقرَّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة [103].

وقد عرض عبدالله بابعير الأقوال التي تجاذبت هذه المسألة ، وفصَّل القول في الصور التي ترد عليها (غير) ، وخلص إلى ترجيح القول الذي يجيز دخول (أل) على (غير) من غير أن تكتسب (غير) تعريفًا [104]، عاضدًا ترجيحه ذاك بوقوفه على دليل سماعي لصحة هذا الاستعمال هو ما أنشده ابن الأعرابي[105]:

لَحَا الهُ مَن لا يَنْفَعُ الوُدُّ عِندَهُ

وَمَن حَبْلُهُ إن مُدَّ غيرُ مَتينِ

وَمَن هُوَ إن يُحدِثْ لهُ الغيرُ نَظْرَةً

يُقَطِّعْ بها أسبابَ كُلِّ قَرينِ

ثم استأنس لصحَّة هذا الاستعمال بذكر طائفةٍ مِن أبيات الشعراء المحدثين مِمَّن لا يُستَشهدُ بشعرهم ، وبأقوال العلماء والكتاب والأعلام ، وكلُّ هؤلاءِ عُرفوا بحذقهم وفصاحتهم ، واقتدارهم على اللغة[106]، وهو الأمرُ الذي فعله قبله عباس السوسوة فرصد أقوال طائفة من الكتاب منذ عصر الجاحظ حتى العصر الحديث [107].

ويمكن القول بعد أن فرغت من عرض الأقوال التي تنازعت هذه المسألة : إنَّ دخول (أل) على (غير) في نحو : أحسنتُ إلى الغير[108] في القياس غير منكور ، وإن كان استعمالها من غير (أل) هو الأفصح ، ومِمَّا يُعزِّز وَثاقة هذا الرأي أنَّه قد جرى عليه شاهدٌ فصيحٌ لا يمكن دفعه ، فضلاً عن جريه في أساليب العلماء ، والمفسِّرين ، والمحدِّثين ، وشرَّاحِ الحديث ، والكتَّابِ ، وأصحابِ المعجمات على نحو ما رصده عباس السوسوة ، وعبدالله بابعير المشار إليهما آنفًا ، فَمَنْعُ ما كثر في كلام المتقدِّمين مِمَّن سبروا أغوار اللغة ، ومخضوا زبدتها ، وأَلِفُوا أساليبها وطرائقها ، ونبَّهوا على فصيحها وغريبها و شاذِّها و ضعيفها– وإن لم يُستَشْهَد بكلامهم– فيه نظر ، يقول الشهاب : ((لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجَّرنا الواسع ، وعَسُر التكلم بالعربية على مَن بعدهم))[109].

8– القول في : (حَضَرَتِ الكَافَّةُ)

قال الحريري : ((وَنَظِيرُ هَذَا الْوَهْمِ قَوْلُهم: حَضَرتِ الكافَّةُ، فيوهمون فِيهِ أَيْضا على مَا حَكَاهُ ثَعْلَب فِيمَا فسَّرهُ من مَعَاني الْقُرْآن، كَمَا وَهِمَ القَاضِي أَبو بكر بن قريعة حِين استثبت عَن شَيْء حَكَاهُ، فَقَالَ: هَذَا ترويه الكَافَّةُ عَن الكَافَّةِ .... والصَّوَاب فِيهِ أَن يُقَال : حضر النَّاسُ كَافَّةً، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [البقرة : 208] ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لم تُلْحِقْ لَامَ التَّعْرِيف بـ (كافَّة) ، كَمَا لم تُلحِقْها بِلَفْظَةِ (مَعًا) وَلَا بِلَفْظَةِ (طُرًّا)))[110].

قال الشهاب : ((يعني أنَّه لابدَّ مِن تَنكِيرِه ، ونصبِهِ على الحال ، وذو الحال من العقلاءِ ، وهذا مِمَّا اشتَهَر وإن لم يَصْفُ مِن الكَدَرِ... واستهجنوا إضافتَها في كلام الزمخشري... كقوله في خطبة المفصَّل : محيطًا بكافَّةِ الأبواب ، وهو مما خُطِّئ فيه ، ومُخطِّئُهُ

هو المخطئُ ؛ لأنَّا إذا علمنا وضع لفظ عامٍّ بنقل من السلف ، وتَتَبُّعٍ لموارد استعماله في كلامِ من يعتد به، ويُستَشهَد بكلامه ، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب ، والتعريف والتنكير ونحوه ، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به مع صدقِ معناه الوضعي عليه أم لا ؟ وعلى تقدير جوازه فهل نقول إنه حقيقة أو مجاز ؟ ومثالُه ما نحن فيه ،فإنَّ (كافَّة) ورد عن العرب بمعنى الجميع لكنهم استعملوه مُنكَّرًا منصوبًا ، وفي الناس خاصَّة ، ومقتضى الوضع لا يُلزِمُهُ ما ذُكِر ، فيُستَعمَلُ كما استُعمِل (جميعًا) معرَّفا ومُنكَّرًا بوجوه الإعراب في الناسِ وفي غيرهم ، والظاهر الجواز)) [111].

على أنَّ الشهاب لم يكتفِ بذكرِ المسوّغِ القياسي لجواز استعمال (كافَّة) معرَّفةً ، بل شَفَعَهُ بشاهدٍ سماعيٍّ [112] هو كتابُ عُمر بن الخطَّابِ ﷺ لآ ل بني كَاكِلَةَ وفيه: ((جَعَلْتُ لآلِ بني كَاكِلَةَ على كَافَّةِ بَيتِ مَالِ المسلمينَ لِكُلِّ عَامٍ مائتي مِثقَالٍ ذَهَبًا)) [113].

وأقول :مذهب الحريري في تخطئة من عرَّف (كافَّةً) ، أو جاء بها غير منصوبةٍ على الحال للعقلاء ، أو ثَنَّاها أو جَمَعَها هو مذهب ذكره طائفة من العلماءِ[114]، ومُعتَمَدُهم في ما ذهبوا إليه السَّماعُ ، إذ جاءت فيه (كافَّة) منكَّرةً منصوبةً على نحو ما ذكره الحريري في صدر هذه المسألة ، لكنَّ قول عمر ﷺ الذي أورده الشهاب شاهدٌ قويٌّ على مجيء (كافَّة) غير منكَّرة ، ولغير العقلاء،وإن كان هذا الاستعمال قليلًا ، فضلا عن صحَّة قياسه على (جميع) ، إذ هو بمعناه ، ومِمَّا يُعزِّزُ وَثَاقةَ هذا الرأي أنَّ بعض العلماء أجراه هذا المُجرى، ففي العين:((والنَّاسُ كافَّةً كلُّهم داخلٌ فيه أي: في الكَافَّةِ)) [115] ، وقال الجوهري:((الكافَّةُ: الجميعُ مِن النَّاسِ))[116] ، وقال ابن سيده : ((الكافَّةُ : الجَماعَةُ))[117].

فضلاً عن جريه في كلام العلماءِ واللغويين والنحويين والمفسِّرين مِمَّن لهم اقتدار وحذق وفصاحة، أُورِدُ شيئًا منه على سبيل الاستئناس في الآتي :

قول جعفر الصادق – رحمه الله– (ت 148هـ) ، وقد قيل له إنَّ الناسَ يقولون : المسلمون كلُّهم آل النبي ﷺ : ((كَذَبُوا وصَدَقُوا، فقيلَ له : ما مَعنى ذلك؟ فقال: كَذبُوا في أنّ الأمَّةَ كافَّتَهُم آلُهُ، وصدقوا في أنهم إذا قاموا بِشَرائطِ شريعتِه آلُهُ))[118]، وقول الجاحظ : ((وأشار بذلك عَليهِ كافَّةُ **أصحَابِه**)) [119] ، وقول أبي علي الفارسيّ : ((ويجوز أن يكونَ خِطَابًا عامًّا يُرادُ به الكَافَّةُ))[120]

وقول ابن جني :((اعلَمْ أنَّ أُصُولَ حُروفِ المُعجَمِ عِندَ الكَافَّةِ تِسعةٌ وعشرونَ حَرفًا))[121]، وقوله : ((وهَذا عِندَنَا على إجماَعِ الكَافَّةِ عَليهِ)) [122] ، وقوله:((وقِراءةُ الكافَّةِ :(رِجَالًا) جَمْعُ رَاجِلٍ)) [123]، وقوله : ((ونحو : خَطَايَا ورزَايَا **في قَولِ الكافَّةِ** غَيرِ الخَليلِ)) [124]، وقول عبد القاهر الجرجاني : ((وحُكمًا أطبقَ عليه الكَافَّةُ)) [125]وقول القرطبي:((أَلَا تَرَى أَنَّ اسْمَ الرَّسُولِ يَقَعُ عَلَى الْكَافَّةِ ، وَاسْمُ النَّبِيِّ لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)) [126]، وفي لسان العرب : ((أَوَلَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْمُتَتَبِّعُ بِهَذَا الْقَدْرِ قولَ الْكَافَّةِ: أَنت تَجْرِي عِنْدِي مَجْرَى فُلَانٍ)) [127].

وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ((ترى اللجنةُ إجازةَ استعمال لفظة (كافَّة) في الحالِ وغيرِها ، مُعرَّفةً ومُنكَّرةً ، ولغير العاقل، استنادًا إلى استعمالاتٍ فصيحةٍ قديمةٍ ، وإلى استعمال بعضِ أئمَّةِ النحاةِ والأدباءِ لها مضافةً ومسبوقةً بحرف الجرّ)) [128]

9 – القول في : (المالُ بين زيدٍ و بين عمرٍو)

قال الحريري : ((ويقولون : المالُ بينَ زيدٍ وبين عمرٍو، بتكرير لفظةِ (بين)، فيوهمون فيه، والصواب أن يقال : بين زيدٍ وعمرٍو ، كما قال سبحانه : ﴿ **مِنْ بَينِ فَرْثٍ**

وَدَمٍ ﴾ [النحل : 66] ، والعِلَّةُ فيه أنَّ لفظةَ (بين) تقتضي الاشتراكَ ، فلا تدخلُ إلا على مُثنى أو مجموعٍ، كقولك : المالُ بينهما والدارُ بينَ الإخوةِ ...))[129].

قال الشهاب : ((قال ابن برّي : إعادة (بين) هنا جائزة على جهة التأكيد ، وهو كثير في كلام العرب))[130] وذكر لذلك شواهد هي :

قول أعشى همدان:

بَينَ الأشجِّ وبينَ قَيسِ باذخٍ

بَخْ بَخْ لوالِدِهِ وللمَولُودِ [131]

وقول ذي الرُّمَّة :

بينَ النَّهارِ وبينَ الليلِ من عَقَدٍ

على جَوانبِهِ الأسباطُ والهَدَبُ[132]

والحقُّ أنَّ ابنَ بريٍّ والشهابَ مُصيبان في تعقبُّهما على الحريري في هذه المسألة ، فتكرار (بين) في نحو : المالُ بين زيد وبين وعمرو ، جوَّزه بعض النحويين ، وحُمِل على إرادة التأكيد ، ففي قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾،[الفاتحة :5] قال النحَّاس:((أعاد (إيَّاك) توكيدًا ولم يَقُل:ونستعين ، كما يُقال : المالُ بين زيد وبين عمرو ، فتُعادُ (بين) توكيدًا)) [133]، وقال العُكبرَي : ((الأصل ألاَّ تُكَرَّرَ (بين) ، وقد تُكَرَّرُ توكيدًا كقولك : المالُ بين زيدٍ وبين عمرٍو)) [134]،

أمَّا تعليلُ الحريري منعَ تكرارِ (بين) بدلالتها على الاشتراك فلا تدخل إلا على المثنَّى أو الجمع –وهو تعليل معنوي – فيشملُ أيضًا مجيئها مكرَّرةً بين الاسم المضمرِ والظاهر، وبين المضمرِ والمضمرِ وهو مِمَّا اطَّرد في العربيَّة على نحو ما في قوله تعالى في قصة يوسف : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ﴾ [يوسف : 100] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الرعد : 43] ، و قول المقنع الكندي[135]:

وإنَّ الذي بَيْني وبينَ بني أبي

وبينَ بَني عَمّي لمُخْتَلِفٌ جِدًّا

على أنَّ في كثرة شواهد استعمال (بين) مكرَّرةً في نحو : (بين زيد وبين عمرٍو خلافٌ) نثرًا وشعرًا مَا يُعزِّز قولَ مَن أجاز هذا الاستعمال ، فقد وقف الباحثُ على خمسةِ أحاديثَ منها : حديث للنبيّ ﷺ، وأربعةُ أقوال للصحابة رضوان الله عليهم ، فضلاً عن سبعةٍ وعشرين شاهدًا شعريًّا تكرَّرت فيها (بين) بين الاسمين الظاهرين ، على النحو الآتي:

- قول النبيّ ﷺ : (بَينَ العَبدِ وبينَ الكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ) [136]

- قول ابن عباس – رضي الله عنهما– : (انطَلَقَ النبيُّ ﷺ في طَائفَةٍ من أصحَابِهِ عامِدِينَ إلى سُوقِ عُكَاظٍ وقَد حِيلَ بَينَ الشَّيَاطِينِ وبينَ خَبَرِ السَّمَاءِ ...) [137].

- قول عائشة – رضي الله عنها – : (لَمَّا ثَقُلَ النَّبيُّ ﷺ فاشتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أزوَاجَهُ أن يُمَرَّضَ في بَيتِي فَأذِنَّ له ، فخَرَجَ بينَ رَجُلينِ تَخُطُّ رِجَلاهُ الأرضَ ، وكَانَ بين العَبَّاسِ وبَينَ رَجُلٍ آخَرَ)[138].

- قول ابن عباس – رضي الله عنهما – (لَمَّا كَانَ بينَ إبرَاهِيمَ وبَينَ أهْلِهِ مَا كَانَ خَرَجَ بِإسمَاعِيلَ وأُمِّ إسمَاعِيلَ ...) [139].

- قول أبي هريرة ﷺ : (كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَسكُتُ بَينَ التَّكبيرِ وبَينَ القِرَاءةِ إسْكَاتَةً)[140].

أمَّا الشواهد الشعريَّة فسأكتفي بذكر بعضها،وسأحيل على سائرها في الهوامش إن شاء الله، فمنها قول أوس بن حجر :

أمْ مَنْ لِقومٍ أضَاعُوا بَعضَ أمرِهِم

بَينَ القُسُوطِ وَبينَ الدِّينِ دَلدَالِ[141]

وقول الأعشى :

هُوَ الوَاهِبُ المُسْمِعَاتِ الشُّرُو

بَ بينَ الحَريرِ وبينَ الكَتَنْ[142]

وقول عامر بن الطفيل :

وَسَعَّتْ شُيُوخُ الحَيّ بَينَ سُوَيْقَةٍ

وبَينَ جَنُوبِ القَهْرِ مِيلَ الشَّمائلِ[143]

وقول حاتم الطائي :

أيُّها المُوعِدي فإنَّ لَبُوني

بينَ حَقْلٍ وبَينَ هَضْبِ ذُبَابِ[144]

وقول لبيد :

فالتَفَّ صَفْقُهُما وصُبْحٌ تَحتَهُ

بَينَ التُّرابِ وبَينَ حِنْوِ الكَلكَلِ[145]

وقول الحطيئة :

إنَّ الرّزيَّة لا أبا لكِ هَالِكٌ

بَيْنَ الدِّمَاخِ وبين دَارَةِ خَنْزَرِ[146]

وقول تميم بن مُقبل :

أُجُدٍ كَأَنَّ صَرِيفَ أَخْطَبِ ضَالَةٍ

بينَ السَّديسِ وبينَ غَربِ البَازلِ[147]

وقول جرير :

لِمَنِ الدِّيارُ كأَنَّهَا لمْ تُحْلَلِ

بَينَ الكِنَاسِ وَبَينَ طَلْحِ الأَعزَلِ[148]

10- القول في : (رفع (بين) الظرفيَّة) :

قال الحريري : ((مِن خصائصِ (بين) الظرفية أن الضَّمَّ لا يدخل عليها بحال ، وأما من قرأ [149] :﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾ [الأنعَام : 94] بالرفع فإنه عنى بالبين الوصل ، كما عنى الشاعرُ به البعد في قوله :

لقَدْ فَرَّقَ الواشِينَ بيني وبينَها

فقرَّتْ بذاكَ الوَصْلِ عَيني وعينُها

لأن لفظة (بين) من الأضداد)) [150].

قال الشهاب : ((هذا مِمَّا خالف فيه المُحقِّقين من أهل العربية ، فقد قال ابن مالك وغيره : إنَّ (بين) من الظروف المتصرِّفة فيصحُّ رفعها على كلِّ حال ، وقال ابن بريٍّ : الرفعُ في (بين) جائز على أي معنى أردتَ ... وحكى ابن السرَّاج الرفع والنصب في (بين) في قولهم : (هذه امرأةٌ أحمرُ ما بينُ عينيها) برفع (بين) بـ (أحمر) ، و (ما) زائدة ، والنصب على أن يكون (ما) بمعنى (الذي))) [151] . وأورد لاستعمال (بين) الظرفيَّة مرفوعةً قول الشاعر [152] :

ويُشرِقُ بينُ اللِّيتِ مِنها إلى الصُّقْلِ

والكلام في هذه المسألة يرد على النحو الآتي [153] :

تَرِدُ (بين) في العربيَّة على وجهين : اسمٍ وظرفٍ : الوجهُ الأوَّل منهما بمعنى (الفراق) أو (الوصل) فهي من الاضداد ، على نحو ما جاء عليه الشاهد الشعري الذي ذكره الحريري ، ولا خلاف حينئذ في جواز إعرابها إعرابَ الأسماء المتمكنة بحسب موضعها في الكلام ، وعلى الاسميَّة حُملت (بين) في الآية الكريمة: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾ [الأنعَام : 94] في قراءة مَن رفع (بينُكم) [154] ، ويرد الإشكال في الوجه الثاني وهو مجيئها ظرفًا ، فالحريري لا يجيز دخول الضمِّ عليها بحال من الأحوال عند مجيئها ظرفًا على نحو ما مرَّ بنا في صدر هذه المسألة ، فإن جاءت مرفوعةً حُملت على الاسميَّة لا الظرفيَّة ، وهو يتابع في هذا الأمر طائفةً من العلماء ، قال أبو عبيدة في الآية الكريمة الفارطة : ((أَي : وَصْلُكم مرفوع ؛ لأنَّ الفعل عَمِل فيه)) [155]، وقال ابن جني في توجيه قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ : 73] ، ((أمَّا (بَعَّدَ) ، و(باعَدَ بين أسفارِنا) فإنَّ (بين) فيه منصوبٌ نصبَ المفعول به ، كقولك : بعَّدَ وباعَدَ مسافَةَ أسفارِنا ، وليس نصبُه على الظرف ، يدلُّك على ذلك قراءة مَن قرأ : (بَعُدَ بينُ أسفارِنا) ، كقولك : بَعُد مدى أسفارِنا ، فرفعه دليلٌ على كونه اسمًا)) [156] ، ووجَّه به قول المهلهل[157]:

كَأنَّ رِماحَهُم أشْطَانُ بِئْرٍ

بَعِيدٍ بينَ[158] جَالَيها جَرُورِ

على معنى : بعيد مدى جاليها ، أو مسافة جاليها [159]. ووجَّه به قول المتنبي [160]:

لأنّي كُلَّما فارقتُ طَرْفي

بَعِيدٌ بينُ جَفني والصَّباحِ

على رفعِ (بين) بـ (بعيد) ، فخرجت بذلك عن الظرفيَّة[161]

وعلى هذا المعنى وجَّه المرزوقي قول أرطاةَ بنِ سُهَيَّة[162] :

كَفَى بَينَنَا ألَّا تُرَدَّ تحيَّةٌ

على جَانِبٍ ولا يُشَمَّتَ عَاطِسُ

على أنَّ (بيننا) في البيت منقول من الظرفيَّة إلى الاسميَّة [163].

وبالجملة أرى أنَّ ما تقدَّم من شواهد يثبتُ مجيء (بين) مرفوعةً ومنصوبةً، ويسهل الأمرُ بعد ذلك في توجيهها مرفوعةً، أعلى بقائها ظرفًا عند مَن يجيز رفعها في حال مجيئها ظرفًا كالشهاب ، أم على نقلِها مِن الظرفيَّة إلى الاسميَّة عند مَن يمنع رفعها في حال مجيئها ظرفًا كالحريري، إذ إنَّ حملها على أحد الوجهين سائغٌ في كلِّ ما تقدَّم مِن شواهد، ولعلَّ ابنَ برّي مصيبٌ في قوله : ((الرفعُ في (بين) جائزٌ على أيِّ معنًى أردتَ لها)) [164].

11- القول في : (بينا زيدٌ قَامَ إذ جاءَ عمرٌو)

قال الحريري : ((ويقولون : بينا زيدٌ قام إذ جاء عمرو ، فَيَتلقَّون (بينا) بـ (إذ)، والمسموعُ عن العرب : بينا زيد قام جاء عمرو ، بلا (إذ) ؛ لأن المعنى فيه : بين أثناء الزمان جاء عمرو ، وعليه قول أبي ذؤيب :

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ ورَوْغِهِ

يَومًا أُتيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ)) [165]

قال الشهاب : ((هذا أيضًا غير مُسلَّم به ، قال نجم الأئمة [166]: قد تقع (إذا، وإذ) جواب (بينا و بينما)، وكلتاهما إذن للمفاجأة ، والأغلب مجيء (إذا) في جواب (بينا) ، قال :

فَبَينَا نَسُوقُ الناسَ والأمرُ أمرُنا

إذا نحنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

ولا يجيء بعد (إذ) إلا الماضي ، وبعد (إذا) إلا الجملة الاسميَّة ، والأصل تركُهُما في جواب (بينا وبينما) ؛ لكثرة مجيء جوابهما بدونهما ، والكثرة لا تدل على أنَّ المكثورَ غيرُ فصيح، بل تدل على أنَّ الأكثرَ أفصَحُ)) [167].

وأقول : مذهب الحريري في عدمِ تلقي جواب (بينا) بـ (إذ) هو مذهب جماعة من أهل اللغة كأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، وابن قتيبة ، قال ابن دريد : ((قال الأصمعي : قال أبو عمرو بن العلاء ... وليس في كلامهم : بَيْنا فلانٌ قاعداً إذ قامَ ، إنما يقولون: بَيْنا فُلانٌ قاعدًا قامَ))[168]، وقال ابن قتيبة : ((ويقولون (بَيْنَا نحن كذلك إذ جاء فلان) والأجود جاء فلان بطرح إذْ)) [169].

على أنَّ سيبويه أجاز دخول (إذ) على جواب أختها (بينما) ، ومثَّل له بـ (بينما أنا كذلك إذ جَاءَ زيدٌ) [170]، وأشار إلى دلالة المفاجأة في (إذ) في العبارة السابقة بقوله : ((فهذا لِما توافِقُه وتهجُمُ عليه من حالٍ أنت فيها)) [171] ، قال ابن مالك : ((وتركُهَا أقيس ؛ لأنَّ المعنى المستفادَ معها مُستفادٌ بتركها ، وكلاهما مرويٌّ عن العرب نثرًا ونظمًا)) [172].

وفي ظنِّ الباحث أنَّ حجَّة المانع ليس لها ما يُسندها، إذ وردت في العربية شواهدُ ناهضةٌ بالدليل على صحَّة هذا الاستعمال ، فقد كثُر ورودها في الحديث الشريف كثرةً تشي بقوَّة هذا الاستعمال واطِّراده فيه ، فضلاً عن ورودها في الشعر العربي المحتج به ، وسأكتفي – لكثرة جريان هذا الاستعمال في الحديث الشريف – بذكر بعض الأحاديث الشريفة التي جاءت عليه في الصحيحين على النحو الآتي وسأحيل على

سائرها في الهامش ، ففي صحيح البخاري :

ـ قول النبي ﷺ : ((بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ ...))[173]

ـ قول النبي ﷺ : ((بَينَا امرأةٌ تُرضِعُ ابنَها إذْ مَرَّ بها راكِبٌ ...))[174]

ـ قول النبي ﷺ : ((بَينَا رجُلٌ يَسوقُ بَقَرَةً إذْ ركِبَها فَضَربَهَا ...))[175]

ـ قول النبي ﷺ : ((بَينَا أنَا عَلَى بِئْرٍ أنزَعُ مِنهَا إذْ جَاءَ أبُو بَكرٍ وعُمَرُ))[176]

وفي صحيح مسلم :

ـ قول النبي ﷺ : ((بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ، إِذْ سَمِعْتُ ...))[177].

ـ قول النبي ﷺ : ((بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، إِذْ رَأَيْتُ قَدَحًا أُتِيتُ بِهِ فِيهِ لَبَنٌ))[178].

ـ قول النبي ﷺ : ((بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ))[179] .

أمَّا في الشعر فقد ورد في قول زهير[180] :

بَيْنَا كَذلِكَ والأَعْدادُ تَجْهَدُها

إذْ رَاعَها لحَفِيفٍ خَلْفَها فَزَعُ

وقول المرقَّش الأصغر[181]:

بَيْنَا أَخُو نِعمَةٍ إذ ذَهَبتْ

وحُوِّلَتْ شِقْوَةٌ إلى نَعِيمْ

وبَيْنَا ظَاعِنٌ ذُو شُقَّةٍ

إذْ حَلَّ رَحْلاً وإذْ خَفَّ المُقِيمْ

وقول حسَّان ﷺ [182]:

فَبَيْنَا هُمُ في ذلكَ النُّورِ إذْ غَدَا

إلى نُورِهِمْ سَهْمٌ من المَوْتِ مُقصِدُ

وقول القطامي[183] :

فَبينا عُمَيرٌ طَامِحُ الطرْفِ إذ رَأى

عُبَادَةَ إذ واجَهتَ أَضجَمَ ذَا خَتْرِ

وقول حُميد الأرقط [184] :

بَينا الفَتى يَخبِطُ فِي غَيْساتِه

إذ صَعَدَ الدَّهْرُ إلى عِفْراتِه

12- القول في : (مَا رأيتُهُ مِن أمسِ)

قال الحريري : ((ويقولون : ما رأيته مِن أمسِ ، والصواب أن يقال : مُنذُ أمسِ ؛ لأنَّ (مِن) تختصُّ بالمكانِ ، و(مُذْ) و(مُنذُ) تختصان بالزمان ، وأمَّا قوله عز وجل : ﴿ **إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ** ﴾[الجمعة : 9]، فإن (مِن) هاهنا بمعنى (في) الدالةِ على الظرفية ، بدليل أنَ النداء للصلاة المُشار إليها يُوقَع في وسط يوم الجمعة،ولو كانت (مِن) ها هنا هي التي تختص بابتداء الغاية لكان مقتضى الكلام أن يُوقَعَ النداء في أوَّل يوم الجمعة . وأمَّا قوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة : 108] ، فهو على إضمار مَصدَرٍ حُذِفَ لدلالة الكلامِ عليه ، وتقديرُه : مِن تأسيس أوَّل يوم،وأمَّا قولهم : ما رأيتُه مُذ خُلِقَ ، ومُذ كَانَ ، ففي الكلام حذفٌ تقديره : مُذْ يومِ خُلِقَ ومُذْ يوم كانَ))[185] .

قال الشهاب : ((هذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم فيه، ومِنَ البصريين مَن ذهب إلى أنَّ (مِن) يكون لابتداء في الزمان ، والمكان، والأحداث ، والأشخاص، تقول : أخذتُ من زيدٍ ، وسرت من البصرة ، ورأيتُه مِن غُدوَةٍ ...))[186].

وذكر لجواز مجيء (مِن) لابتداء الزمان شواهد منها قول الحصين بن الحمام [187] :

مِن الصُّبحِ حتَّى تَغرُبَ الشَّمسُ لا تَرَى

مِن القَومِ إلاَّ خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا

وقول الآخر[188]:

مِن غُدوَةٍ حتَّى كَأنَّ الشَّمسَا

بِالأُفُقِ الغَرْبِيّ يُكْسَى وَرْسَا

وما أجمَلَهُ الشهاب في القول في الخلاف بين

النحويين البصريين والكوفيين في جواز مجيء (مِن) لابتداء غاية الزمان يمكن تفصيل الكلامِ فيه في الآتي :

أولاً : القائلون بالجواز هم الكوفيون ، والأخفشُ ، والمبرّد[189] ، ويستدلُّون بقوله تعالى :﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة : 108]، وبقول العرب : مِنَ الآنَ إلى غَدٍ [190]، وبقول النابغة [191]:

تُوُرِّثْنَ مِن أزْمَانِ يَومِ حَلِيمَةٍ
إلى اليَومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وتابعهم في ما ذهبوا إليه ابنُ مالك، وأبو حيَّان، وابن هشام [192].

ثانيًا : القائلون بالمنعِ هم جمهور البصريين ، فهي مختَّصة عندهم بابتداء غاية المكان ، إذ ابتداء غاية الزمان تختصُّ به (مُذ) و (مُنذُ) ، قال سيبويه : ((وأمَّا (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولُك : مِن مكانِ كذا وكذا إلى مكانِ كذا وكذا))[193]، و قال : ((وأمَّا (مُذْ) فتكون ابتداءَ غايةِ الأيَّامِ والأحيان ،كما كانت (مِن) في ما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبَتِها))[194] ، وما جاء من شواهد مجيء (مِن) لابتداء غاية الزَّمان يؤوَّل بحذف مصدرٍ مضاف ففي الآية الكريمة ، يكون التقدير : من تأسيس أوَّل يوم[195]، وفي البيت: من مضي أزمان [196]

وأقولُ: إنَّ مذهب الكوفيين ومن تابعهم هو المختار لدى الباحث ، إذ الأصل في اطِّراد الشواهد الفصيحة لمسألة أن يُعزِّز الاستشهاد بتلك الشواهد ما جاءت له، لا أن يُتَمحَّل في تأويلها ، وردِّ الاستشهاد بها ، وأبو حيَّان– على كثرة موافقته البصريين– يقول في مجيء (من) لابتداء غاية الزمان : ((و قد كَثُر ذلك في كلام العرب نثرِها ونظمِها ... وهو الصحيح، وتأويل ما كَثُر وجودُه ليس بجيِّد))[197]، هذا وكان ابن مالك قد ذكر طائفةً من شواهدِ الحديث الشريف منها[198]:

ـ قوله ﷺ : ((هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِن ثَلاثةِ أيَّامٍ))[199]

ـ قول عائشة رضي الله عنها : ((فَجَلَسَ رسُولُ اللهِ ﷺ ، ولَم يَجلِسْ عِندِي مِن يَومِ قِيلَ فيَّ ما قِيْلَ))[200]

ـ قول أنس ﷺ : **(فَلَم أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِن يَوَمِئذٍ)**[201]

ومِمَّا وقف عليه الباحث من شواهد لمجيء (مِن)لابتداء غاية الزمان :

ـ قول النبي ﷺ : **(إِذَا كَانَ ذَاكُمْ فَانْتَظِرُوا الدَّجَّالَ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ)**[202]

ـ قوله : ﷺ **(فَمِنْ يَومِئذٍ إلى يَومِ القِيامَةِ لا يَنفَعُ نَفْسًا إيمَانُها لم تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبلُ)**[203].

ـ قوله ﷺ : **(مَن تَوضَّأَ فأحْسَنَ الوضُوءَ ثُمَّ أتى الجُمُعَةَ فَدنَا وأنصَتَ ، واستَمَعَ غُفِرَ لَه مِن الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ وزيادَةُ ثَلاثةِ أيَّامٍ)**[204].

ومِمَّا وقف عليه الباحثُ من شواهد هذا الاستعمال في الشعرِ قول القُحيف العجيلي[205]:

أتَعرِفُ أمْ لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلا
مِنَ العَامِ يَمْحَاهُ ومِنْ عَامِ أوَّلاَ

13- القول في : (رُبَّ مالٍ كثيرٍ أنفقتُهُ)

قال الحريري : ويقولون : ((رُبَّ مَالٍ كَثيرٍ أنفقتُه ، فَينقُضُونَ أوَّلَ كَلامِهم بآخِرِه ، ويجمعون بين المعنى وضدِّه ؛ لأنَّ (رُبَّ) للتقليل ، فكيف يُخبَرُ بها عن المالِ الكثيرِ ؟))[206]

قال الشهاب: ((ما ذكره المُصنِّفُ في (رُبَّ) مردود ؛ لأنَّها تَرِدُ للتكثير كثيرًا حتَّى ادَّعى بعضُ أهلِ العربيَّةِ أنَّهُ أصلُ معناها ، واستدلَّ له بقول الأعشى:

رُبَّ وَفْدٍ فارقتُهُ ذلك اليَو
مَ وأسْرَى مِن مَعْشَرٍ أقْيالِ ...))[207].

وتفصيل الكلامِ في دلالة (رُبَّ) يرِد على النحو الآتي[208]:

ـ هي للتقليل دائمًا ، و هو قولٌ منقولٌ عن أكثرِ النحويين كالخليل ، وسيبويه ، وأبي الحسن الأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والمبرِّد ، وابن السرَّاج ، والفارسي ، وابن جنِّي ، وجملة الكوفيين كالكسائي ، والفرَّاء ، وبه أخذ الحريري في قوله المذكور في صدر المسألة .

ـ هي للتكثير دائمًا ، نُقل عن ابن دُرُستُويه، وجماعة.

ـ هي للتقليل كثيرًا ، وللتكثير قليلاً ، نُقل عن أبي نصر الفارابي ، واختاره السيوطي.

ـ هي للتكثير كثيرًا ، وللتقليل قليلاً ، قاله ابن مالك، واختاره ابن هشام ، واختاره الشهاب في تعقبِّه على الحريري في قوله المذكور آنفًا .

ـ هي للتقليل وللتكثير معًا ، نقله أبوحيَّان عن الكوفيين والفارسي وجماعة لم يُسمِّهم .

ـ هي ليست لأحدهما ، وإنَّما يستدلُّ على أحد المعنيين من سياق الكلام ، نقله أبوحيَّان عن جماعة واختاره .

ومِمَّا استُدِلَّ به مِن شواهد لدلالتها على التكثير[209]:

ـ قول النبيّ ﷺ : ((يَارُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنيَا عارِيَةٌ يَومَ القِيَامَةِ))[210]

ـ قوله ﷺ : ((رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ لا يُؤبَهُ له لَو أَقْسَمَ عَلى اللهِ لأبَرَّهُ)) [211]

ومن الشعرِ قول عديّ بن زيد [212] :

رُبَّ مأمولٍ وراجٍ أمَلاً

قَدْ ثَنَاهُ الدَّهرُ عَن ذَاكَ الأمَلْ

وقول سويد بن أبي كاهل[213] :

رُبَّ مَن أنضَجْتُ غَيْظًا قَلبَهُ

يَتَمَنَّى لي مَوتًا لم يُطَعْ

ومِن شواهد دلالتها على التقليل[214] ، قول الشاعر[215] :

ألا رُبَّ مَولُودٍ وليسَ لَهُ أبٌ

وَ ذِي وَلَدٍ لمْ يَلْدَهُ أبَوَانِ

وقول الآخر[216] :

وذي إخوةٍ قطَّعْتُ أقْرَانَ بينِهِمْ

كَمَا تَرَكُوني واحِدًا لا أخا لِيَا

وأراد المالقيُّ أن يجمع بين قول من قال بدلالة (رُبَّ) على التقليل الذي يختارُه ، وما ورد من شواهد جاءت فيها (رُبَّ) دالَّةً على التكثير ، فجعلها تدلُّ على تقليل الشيء في نفسه ، أو على تقليل النظير[217] ، أمَّا تقليل الشيء في نفسه فشواهدُهُ شواهد (ربَّ) الدالَّةِ على التقليل التي مرَّت بنا و معنى التقليل فيها لا إشكال فيه ، وأمَّا تقليل النظير فشواهدُه شواهدُ شواهد (رُبَّ) الدَّالةِ على التكثير عند من يقول بذلك ، غير أنَّه يحملها على معنًى آخر ، ففي قول امرئ القيس[218] :

فإنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ

مُنَعَّمةٍ أعْمَلتُهَا بِكَرانِ

قال المالقيُّ : ((المعنى أنَّ كثيرًا من هذه القينات كان لي ، وقلَّ مثلُها لغيري ، فإطلاقُ النحويين على (ربَّ) أنَّها تقليل إنَّما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها))[219]، وما أحسبُ أنَّ هذا التوجيهَ يطَّرِدُ في ما ورد لـ (رُبَّ) الدَّالة على التكثير من شواهد كالحديثين المستشهَدِ بهما ، فإنَّ دلالة (رُبَّ) على التكثير فيهما ظاهرة ، وليس فيها ما يشير إلى القلَّة في النظير ، إذ لا نظيرَ يشير إليه السياقُ ، فضلاً عن أنَّ معنى النظير هذا متكلَّفٌ ، وما أحسبني شططتُ في القول إن قُلتُ إنَّ هذا المعنى لم يرمِ إليه الشاعرُ ، ولم يقصده ، إنَّما أراد أن يُنفِّس عن نفسه المكروبة بتذكرِ ساعات أنسه الكثيرة التي تصرَّمت ، ولم تبق منها إلاَّ الذكرى، ويؤيِّدُ هذا بيتٌ آخرُ في القصيدة عينها [220]:

وإن أُمْسِ مَكرُوبًا فَيَا رُبَّ بَهْمَةٍ
كَشَفْتُ إذَا مَا اسوَدَّ وَجْهُ جَبَانِ

صفوة القول في هذه المسألة أنَّ دلالتي التقليل والتكثير هما معنيان يضفيهما السياق على (ربَّ) ، إذ ما مِن دليلٍ على مجيء (رُبَّ) دالَّةً على التقليل أو التكثير سوى ورودها في سياقٍ يشي بأحدِ المعنيين ، وأنَّ ما تقدَّم من شواهد مطَّردة لمجيء (ربَّ) في سياق التقليل والتكثير على حدٍّ سواء يؤيد قول من ذهب إلى أنَّ (ربَّ) لا دلالة لها على تقليل أو تكثير في أصل وضعها، ، وإنَّما يستفادُ هذان المعنيان من السياق الذي وردت فيه ، لذا قال عبد القاهر الجرجاني : ((تقول : رُبَّ رَجُلٍ يفهمُ، وأنت تقصد أن تُقَلِّلَ ذلك ، وتقول : رُبَّما فعل كذا ، تريد أنَّه يفعله في بعض الأوقات ولا يستكثر منه ، وقد غلب على (رُبَّ) الاستعمال بمعنى الكثرة كقولهم : رُبَّ بلدٍ قطعتُ ... يقصدون بذلك الكثرة ، ألا ترى أنَّهم يأتون به في مواضع المدح و عدد المآثر)) [221].

14- القول في : (فلانٌ أَنْصَفُ مِن فُلانٍ)

قال الحريريُّ : ((ويقولون : فُلانٌ أَنصَفُ مِن فُلانٍ ، ... فأما إذا أريد به التفضيلُ في الإنصَافِ ، فلا يُقالُ إلا : هو أحسَنُ إنصَافًا مِنْهُ ، أو أكثرُ إنصَافًا ، وما أشبه ذلك ، والعِلَّةُ فيه أنَّ الفِعلَ مِن الإنصافِ (أَنْصَفَ) ، و (أَفْعَلُ) الذي للتفضيل لا يبُنَى إلا مِن الفِعلِ الثُلاثي)) [222] .

قال الشهاب : ((إنكارُه لـ (أنصَفَ) ليس مِن الإنصاف ... والذي أدَّاهُ إلى ارتكاب مِثْلِهِ ما اشتَهَر مِن أنَّ (أفعَل) لا يُصاغُ إلا من الثلاثي ، لكنَّه إذا هجم السماعُ هرب القياس)) [223]

وذكر لجواز هذا الاستعمال شواهدَ منها قول الصحابة في بيت حسَّان بن ثابت ﷺ في أبي سفيان بن الحارث :

أتهجُوهُ ولَستَ لَه بِكُفْءٍ
فشرُّكُما لخَيرِكُما فِدَاءُ

هذا أنصفُ بيتٍ [224]. وقول الشاعر[225]:

وأَنْصَفُ النَّاسِ في كُلِّ المَواطِنِ مَنْ
سَقَى المُعادِينَ بالكَأْسِ التي شَرِبَا

يقول ابن بَرّي : ((إذا ورد السماع به [يريد (أفعل)] من فعل رباعي فلا مَعْدِل عن قبوله ، نحو قولهم : هو أيسر منه ، وأعدم ، وأفلس ، وأمنع ، و أسرف ، وأفرط ، وكذلك أنصف))[226] .

ومهما يكن مِن أمر بعض هذه الصيغ التي ذكرها ابن برّي، أمِن الرباعي هي أم مِن الثلاثي؟[227] فإنَّ سيبويه قد أجاز صوغ (أفعَل) التفضيل من الفعل غير الثلاثي على وزان (أفْعَلَ) ،إذ قال:((وبِناؤه أبدًا من : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، وأفعَلَ))[228]، قال ابن يعيش : ((وإنَّما ساغ ذاك في (أفعَل) عند سيبويه دونَ غيرِه من الأبنيةِ المزيدِ فيها ؛ لأنَّ (أفْعَلَ) أمرُه ظاهرٌ ، فلولا ظهورُ المعنى ، وأمْنُ اللَّبْسِ لَمَا ساغ التَّعجُّبُ منه ، وأمَّا غيرُه من الأفعالِ المزيدِ فيها مِن نحوِ : اقتَطَعَ ، وانقَطَعَ ، واستَقطَعَ فلو تعجَّبنا منها بشيءٍ بحذفِ الزيادةِ لم يُعلمْ أيُّ المعاني نُريدُ))[229]، وهو القولُ الذي أخذَ به ابنُ خروف ، وعلَّل إجازتَه بكثرةِ جريه في الكلام مَجرى الثلاثي ، نحو : ما أعطاه للدِّرهم ، وأولاه للمعروف[230]. واستدلَّ له بقول عمر ﷺ : ((فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ))[231]، يقول القاضي عياض في هذا الحديث : (((أضيعُ) ... جاء هنا في الرباعي (أفعل) في المفاضلة ، والنحاة يأبونَه في الرباعي، واللغة المشهورة عندهم أن يقال : أشدُّ ضَياعًا ، لكِنْ حكى السيرافيُّ عن سيبويهِ أنَّهُ أجازَه ، وهَذا الحديثُ لا نقلَ أصحُّ مِنهُ ، ولا حُجَّةَ في اللُّغَةِ أثْبَتُ مِن قولِ عُمَرَ))[232] .

وكان الباحث قد درس هذه المسألة في أطروحته

للدكتوراه الموسومة بـ (الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس) ، وعرض الأقوال التي تجاذبتها ، واستدلَّ لجوازها بطائفة من الشواهد الحديثية والشعريَّة [233] ، نذكر منها :

ـ قوله ﷺ : ((أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُم مَا يُخرِجُ اللهُ لَكُمْ مِن زَهْرَةِ الدُّنِيَا))[234]

ـ قوله ﷺ : ((أَخْوَفُ مَا أَخَافُ على أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ))[235]

ومن شواهدها في الشعر قول الفرزدق :

وَمَا شَيْءٌ بِأَضْيَعَ مِنْ قُشَيْرٍ

ولا ضَأنٍ تُرِيْعُ إلى خَيَالِ[236]

الهوامش:

(1) تنظر ترجمته في شذرات الذهب 64/6 .

(2) تنظر ترجمته في الأعلام 238/2.

(3) شرح درة الغواص ص 70 .

(4) درة الغوَّاص ص 15. ويُنظر تفصيل القول في هذه المسألة في المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي ومتَّى بن يونس عند الوزير ابن الفرات في الإمتاع والمؤانسة 118/1 – 120 ، ومعجم الأدباء 901/2 – 902 .

(5) شرح درة الغواص ص 19 . و ينظر قول الفرزدق في الأمالي للزجَّاجي ص 33 ، وفي فحولة الشعراء ص 16 أنَّ الذي سُئل عن نُصيب هو أيمن بن خريم لا الفرزدق .

(6) البيت لدريد بن الصمَّة برواية (قتلت بعبدالله ...) في كتاب سيبويه 43/3 ، والكامل 38/4.

(7) البيت لزيادة الحارثي في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص 119 ، وخزانة الأدب 364/4 ، 366 .

(8) الكامل 78/4 .

(9) شرح درة الغواص ص 19 .

(10) ينظر المصدر السابق ص 20 .

(11) ينظر على الترتيب : الكامل 78/4 ، والأصول في النحو 226/1 ، ومنازل الحروف ص 76 ، ومعجم الأدباء 109/2، والخصائص 336/3 واللباب 390/1–391 .

(12) ينظر البحر المحيط 355/2 .

(13) ينظر المصدر السابق 233/1 .

(14) الكامل 78/4 .

(15) ينظر البحر المحيط 355/2 .

(16) المفصل ص 120–121 .

(17) ينظر على الترتيب : الروض الأنف 210/2 ، وشرح المفصل 8/3 ، وشرح الكافية الشافية 1180/2، وشرح الرضي على الكافية 249/2 .

(18) المحتسب 228/1 .

(19) درة الغوَّاص ص 24–25 . و ينظر قول ابن جني في الفَسر 490/1 ، وفيه أنَّ أبا عليٍّ يجيزه . و ينظر قول ابن بري في حواشي ابن بري و ابن ظفر على درَّة الغواص ص 39 .

(20) شرح درَّة الغوَّاص ص 42 .

(21) ديوانه ص 174 .

(22) المخصص 417/3 ، وينظر لسان العرب (بعث) 116/2 .

(23) المصباح المنير 73/1 .

(24) مصنف ابن أبي شيبة 4/ 428.

(25) السنن الكبرى للبيهقي 239/10.

(26) البيت من أبيات يهجو بها النابغةُ الجعدي أبا موسى الأشعري ، ديوانه ص 174 ، و ينظر خبر الأبيات في الأغاني 127/4 .

(27) ديوان الأدب 192/2 .

(28) القرارات المَجمَعيَّة في الألفاظ والأساليب ص 71 ، وينظر قل ولا تقل 153/1 .

(29) مسند أحمد 36/ 420 .

(30) درة الغوَّاص ص 25–26 ، و لم أقف على الحديث منسوبًا إلى النبي ﷺ في ما تيسَّر لي العودة إليه من مصادر ، وإنَّما وجدته في موعظة لعليٍّ ﷺ لابنه الحسن ﷺ ، وهي بتمامها في تاريخ الخلفاء ص 157 ، والبيت لطفيل الغنوي في ما نُسِب إليه وإلى غيره من شعر في ملحقات ديوانه ص 143 ، وروايته فيه :

فهيِّاك والأمرَ الذي إن تراحَبَت

موارِدُه ضاقت عليك مصادِرُهْ

وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1152 .

(31) لعلَّ الصواب (المحذور منه) ، ينظر توضيح المقاصد 236/2 .

(32) شرح درة الغواص ص 45 ، والبيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي في حواشي ابن برّي وابن ظفر ص 42، وخزانة الأدب 63/3، وبلا نسبة في كتاب سيبويه 279/1 . وينظر تفصيل القول في المسألة في شرح المفصل 25/2 .

(33) كتاب سيبويه 436/4 .

(34) المقتضب 131/4 .

(35) الأصول في النحو 79/1.

(36) قول الخليل في كتاب سيبويه 279/1 .

(37) المصدر نفسه . وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 42/5

(38) ينظر كتاب سيبويه 279/1.

(39) ينظر أوضح المسالك 76/4 .

(40) ينظر على الترتيب : المقتضب 213/3 ، والأصول في النحو 250/2 والتعليقة 180/1 ، وشرح المفصل 25/2 ، وشرح الرضي على الكافية 484/1 .

(41) شرح الرضي على الكافية 484/1 .

(42) شرح المفصل 25/2 .

(43) ينظر أدب الكاتب ص 323 ، ومجمع الأمثال 32/1 .

(44) ينظر مصدرا الحاشية السابقة.

(45) درة الغواص ص 31 .

(46) شرح درة الغواص ص 53 ، وينظر حواشي ابن برّي وابن ظفر على درَّة الغواص ص 51 .

(47) صحيح البخاري 186/6 ، وصحيح مسلم 1941/4 .

(48) ديوانه 551/2 .

(49) ديوانه ص 90 .

(50) ينظر البرهان في علوم القرآن 4/ 395 ، وهمع الهوامع 433/1 .

(51) ينظر حواشي ابن برّي وابن ظفر ص 51 ، ومغني اللبيب 529/3 – 530.

(52) ينظر مغني اللبيب 525/3.

(53) ينظر معاني القرآن 407/2.
(54) ينظر الأزهيَّة ص 218 ، والجنى الداني ص 528 ، ومغني اللبيب 526/3 .
(55) ينظر حروف المعاني ص 30 .
(56) ينظر الصاحبي ص 267 .
(57) ينظر فتح الباري 305/7 .
(58) صحيح البخاري 84/1 . وذهب ابن السِّيْد البطليوسي إلى أنَّ (لعلَّ) في هذا الحديث بمعنى أظنُّ وأتوقَّع ، ينظر مشكلات موطَّأ مالك 70/1 .
(59) صحيح مسلم 1947/4 .
(60) صحيح البخاري 12/3
(61) المصدر السابق 107/5.
(62) الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 112 .
(63) درة الغواص ص 31 .
(64) شرح درة الغواص ص 54–55 ، والحديث في صحيح مسلم 1793/4 ، وبرواية : (أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ) في صحيح البخاري 149/8 ، وبها يقع الاستشهاد أيضًا ، والبيت لطرفة في خزانة الأدب 230/8–237 ، وروايته في الديوان ص 150 :

إن تُلتَ : نَصرٌ ، فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتًى
قِدْمًا ، وأبيضُهُم سِربَالَ طَبَّاخِ

(65) ينظر التفصيل في : الإنصاف ص 124– 128 ، واللُّباب 201/1 ، وخزانة الأدب 230/8.
(66) الرجز منسوب إلى رؤبة في ملحقات ديوانه ص 176 ، وغير منسوب في شرح المفصَّل 93/6 ، وخزانة الأدب 230/8 .
(67) المخصَّص 203/1 ، ولسان العرب (حنك) 417/10.
(68) ينظر الأصول في النحو 27/1 ، والإنصاف ص 127 ، وخزانة الأدب 230/8 .
(69) الأصول في النحو 27/1
(70) ينظر الإنصاف ص 127 ، وخزانة الأدب 230/8 .
(71) ينظر الأصول في النحو 104/1.
(72) موطَّأ مالك برواية يحيى الليثي 994/2.
(73) معاني القرآن 128/2.
(74) التبيان في شرح ديوان المتنبي 35/4 .
(75) النحو الوافي 398/3 .
(76) ينظر مجموعة القرارات العلميَّة في خمسين عامًا ص 62 . وينظر أيضًا أضواء على لغتنا السمحة ص 162.
(77) درة الغواص ص 38–39 ، وبيتا الرجز لأعشى بني الحرماز في المؤتلف والمختلف ص 16 .
(78) يريد قراءة أبي جعفر وأبي قُلابة : (الأَشَرُ) بفتح الشين ، بمعنى : أَشَرُنا ، فتكون على معنى التفضيل ، ينظر المحتسب 99/2 ، و الجامع لأحكام القرآن 139/17 .
(79) شرح درة الغواص ص 64 ، وقد نُسِب الرجز إلى رؤبة أيضًا في الزاهر في معاني كلمات الناس 375/1 ، والجامع لأحكام القرآن 139/17 ، والبحر المحيط 179/8 . ولم أجده في ديوانه .
(80) ينظر المحتسب 99/2 .
(81) معجم الصواب اللغوي 46/1 .
(82) ينظر المصباح المنير 253/1 .
(83) درة الغواص ص 31 ، و ينظر مصادر الحاشية (85) .
(84) ينظر حاشية الخضري 46/2 .
(85) البحر المحيط 363/1 .
(86) صحيح البخاري 161/4 .
(87) صحيح مسلم 1060/2 .
(88) المصدر السابق 1600/3.
(89) مسند أحمد 515/30 .
(90) المصدر السابق 67/34.
(91) المصدر السابق 67/34.
(92) مسند أبي يعلى 178/2 .
(93) مسند أحمد 457/16 .
(94) صحيح البخاري 24/5–25.
(95) المصدر السابق 5/ 216. وثَمَّةَ شواهد حديثيَّة أخرى في : مصنف ابن أبي شيبة 435/1 ، و مسند أحمد 264/11 ، و 462/13 ، و 224/2 ، و سنن الدارمي 216/1 ، 320، وصحيح مسلم 745/2 ، وصحيح ابن حِبَّان 194/8 .
(96) درة الغواص ص 41.
(97) لعلَّ الشهاب قد وَهِمَ فأراد تهذيب الأسماء واللغات للنووي لا تهذيب اللغة للأزهري ؛ لأنَّ الأزهريَّ متوفًّى سنة 370 هـ ، و لا يعقل أن ينقل عن ابن أبي الحسن النحوي أبي نزار المشهور بملك النحاة المتوفًّى سنة 568 هـ ، فضلا عن أنَّ القول المذكور ثابت في تهذيب الأسماء واللغات للنووي 4/ 65 ، وقد نسبه الزبيدي إلى النووي ، ينظر تاج العروس (غير) 258/13 .
(98) الرجز لرؤبة في ديوانه ص 120 .
(99) شرح درة الغواص ص 68–69 . وينظر تهذيب الأسماء واللغات 65/4 .
(100)ينظر المصدر نفسه .
(101)ينظر التفصيل في القول في (غير) وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول (أل) عليها ص 28 وما بعدها ، و وقفتان في التصحيح اللغوي مع (الكل والبعض) و (الغير) ص 20 وما بعدها .
(102)ينظر مصدرا الحاشية السابقة
(103)ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص 145 .
(104)ينظر وقفتان في التصحيح اللغوي مع (الكل والبعض) و (الغير) ص 20 وما بعدها .
(105)عيون الأخبار 78/3 . و ينظر الحاشية رقم (179) في وقفتان في التصحيح اللغوي ص 25 ، ففيه ذكر لروايات الشاهد المختلفة

(106)ينظر وقفتان في التصحيح اللغوي ص 25 وما بعدها .
(107)ينظر العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية ص 117-119 . وينظر وقفتان في التصحيح اللغوي ص 26 .
(108)حديثي هنا مقصور على دخول (أل) على (غير) مجردة عن الإضافة ؛ لأنها الصورة التي أقام عليها الحريري مسألته و منعها .
(109)شرح درة الغواص ص 70 .
(110)درة الغواص ص 41-42 .
(111)شرح درة الغواص ص 70 . .
(112)ينظر شرح درة الغواص ص 70 ، وينظر حاشية الشهاب على البيضاوي 275/2 .
(113)نص الكتاب في مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ص 578 ، قال الشهاب : ((وقاله أيضًا عليٌّ حين أمضاه ... [وهو] بخطِّهما موجود محفوظ إلى الآن بديار العراق)) حاشية الشهاب على البيضاوي 275/2 .
(114)ينظر الغريبين 1644/4 ، والقاموس المحيط (كف) 185/3 ، والمزهر 159/2 .
(115)العين 283/5 .
(116)الصحاح 1424/4 .
(117)المخصَّص 316/1 .
(118)المفردات في غريب القرآن ص 98 .
(119)المحاسن والأضداد ص23 .
(120)الحجَّة للقرَّاء السبعة 16/5 .
(121)سر صناعة الإعراب 41/1 .
(122)المصدر السابق 401/1 .
(123) المحتسب 79/2 .وينظر كذلك المصدر السابق 40/1 ، 99 ، 100.
(124)الخصائص 183/1 ، وينظر كذلك المصدر السابق 244/1 ، 17/2 .
(125)الرسالة الشافية في الإعجاز (مُلحَقة بكتاب دلائل الإعجاز) ص 595 .
(126)الجامع لأحكام القرآن 413/1 .
(127)لسان العرب (جرا) 142/14 .
(128)القرارات المجمعيَّة ص 267 .
(129)درة الغوَّاص ص 55 .
(130)شرح درة الغواص ص 94 . وينظر حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الغواص ص 90 .
(131)ديوان الأعشيين ص 323 .
(132)ديوانه ص 4 .
(133)معاني القرآن 65/1 .
(134)التبيان في إعراب القرآن 213/1 ، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1151 ، و حاشية الصبَّان 93/3 .
(135)شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1179 .
(136)سنن ابن ماجة 342/1 ، وسنن أبي داؤد 219/4 .
(137)صحيح البخاري 195/1 .
(138)المصدر السابق 207/3 .
(139)المصدر السابق 176/4 .
(140)المصدر السابق 189/1.
(141)ديوانه ص 103 ، وثمَّة شاهدان آخران في ص 57، و 65 .
(142)ديوانه ص 21 .
(143)ديوانه ص 91.
(144)ديوانه ص 8 .
(145)شرح ديوانه ص274 .
(146)ديوانه ص 199 .
(147)ديوانه ص 167.
(148)شرح ديوانه ص 442 . وثمَّة شاهدان آخران في ص 370 ، و 374 . وبقيَّة الشواهد في ديوان كعب بن زهير ص 102 ، 256 ، وديوان حسَّان بن ثابت 194/1 ، و194 ، وزيادات ديوان قيس بن الخطيم ص 240 ، و وزيادات ديوان الشمَّاخ بن ضرار ص 431 ، وديوان الطِّرِمَّاح ص 210 ، و 279 ، وديوان عمر بن أبي ربيعة ، وديوان ذي الرُّمَّة ص 87 ، و 121، و 136 ، و 300 ، و622 .
(149) قراءة الرفع هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصمٍ في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وحمزة . ينظر السبعة في القراءات ص 263 ، ولسان العرب (بين) 62/13 .
(150)درة الغواص ص 57 ، والبيت بلا عزوٍ في لسان العرب (بين) 62/13 .
(151) شرح درة الغواص ص 97 ، و ينظر حواشي ابن بري على درة الغواص ص 94، وينظر كلام ابن السراج في الأصول 17/2-18 .
(152) هذا عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، والبيت بتمامه في ديوان الهذليين 35/1 :
إذا هي قامت تقشَعِرُّ شَوائُها
ويُشرِقُ بينُ اللِّيتِ مِنها إلى الصُّقْلِ
(153) ينظر التفصيل في حروف المعاني ص 27-28 ، لسان العرب (بين) 62/13 .
(154) ينظر الحاشية رقم (151).
(155) درة الغواص ص 57 ، والبيت بلا عزوٍ في لسان العرب (بين) 62/13 .
(156) المحتسب 190/2 .
(157) ديوانه ص 42 .
(158) ضبطت (بين) بالنصب ، ولعل الصواب ضبطُ (بين) بالرفع ؛ لأنَّ كلام ابن جني يدور حول اسميَّة (بين) وإسنادها إلى (بعيد) .
(159) ينظر المحتسب 190/2 .
(160) ينظر الفسر 749/1 .
(161)ا لمصدر السابق 750/1 .
(162) شرح ديوان الحماسة ص 399 ، وقد جاءت فيه (بينَنا) منصوبة ، و لعلَّ الأصوب رفعُها (بينُنا) ؛ لأنَّ توجيه المرزوقي يؤيِّد

ذلك ، إذ حملها على قراءة رفع (بين) في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾ [الأنعَام : 94] ، على نحو ما مرَّ بنا ، ولو كانت الرواية بالنصب ما اضطُرَّ إلى توجيهها هذا التوجيه .

(163) ينظر المصدر نفسه .

(164) حواشي ابن بري ص 94 .

(165) درة الغواص ص 57–58 ، والبيت في ديوان الهذليين ص 18 ، وخزانة الأدب 72/7. قال ابن منظور : ((وكان الأَصمعيُّ يَخْفِضُ بعدَ (بَيْنا) إذا صلَح في موضعه (بَيْنَ) ، ويُنشِد قول أَبي ذؤيب بالكسر : بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه يوماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ ، وغيرُه يرفعُ ما بعدَ بَيْنا وبَيْنَما على الابتداء والخبر)) لسان العرب (بين) 13 /65

(166) نجم الأئمة هو الرضي الإستراباذي ، وكلامه في شرح الكافية 195/3–196 .

(167) شرح درة الغواص ص 97 ، والبيت لحُرقَةَ بنتِ النعمان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1203 .

(168) جمهرة اللغة 1292/3 ، وينظر المفصل ص 214 .

(169) أدب الكاتب ص 327 .

(170) كتاب سيبويه 232/4 ، وينظر همع الهوامع 129/2

(171) كتاب سيبويه 232/4 ، وهل هي حينئذٍ ظرف زمان ، أو مكان ،أو حرف مفاجأة ، أو حرف زائد ؟ أقوال ، ينظر تفصيل القول في الخلاف فيها في حاشية الصبان 253/2 .

(172) شرح التسهيل 209/2.

(173) صحيح البخاري 4/1 .

(174) المصدر السابق 211/4 .

(175) المصدر السابق 212/4 .

(176) المصدر السابق 48/9–49 ، وينظر بقيّة الأحاديث في 82/1 ، 111 ، 22/3 ، 127/4 ، 183 ، 109/6 ، 103/7–104 ، 53/9 ، 68 ، 171 .

(177) صحيح مسلم 194/1 .

(178) المصدر السابق 1859/4 .

(179) المصدر السابق 1859/4 . وتنظر بقية الأحاديث في 229/1، و 300 ، 381، 590/2 ، 596 ، 805 ، 1387/3 ، 1609 ، 1796/4 ،

(180) كتاب الجيم 235/2 ، وبلا نسبة في همع الهوامع 130/2 ، وروايته في شرح شعر زهير ص 172 :

تهوي كذلك والأعداد وجهتها ... ، ولا شاهد فيها ، لكن الشارح أشار إلى أن رواية (بينا كذلك) هي رواية الأصمعي .

(181) ديوانه ص 96 .

(182) ديوانه 456/1.

(183) ديوانه ص 73 .

(184) لسان العرب (بين) 122/6 .

(185) درة الغواص ص 67–68.

(186) شرح درة الغواص ص 118.

(187) ينظر المصدر نفسه ، والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 388 .

(188) شرح درة الغواص ص 118. والرجز للهفوان العقيلي في معجم الشعراء ص 492 ، وروايته فيه

مِن بُكرَةٍ حَتَّى كأَنَّ الشَّمْسَا ، وبها يقع الشاهد .

(189) ينظر الإنصاف 370/1 ، وارتشاف الضرب 1718/4 ، ومغني اللبيب 137/4–138. و نِسبَةُ هذا القول إلى المبرِّد ذكرها ابن يعيش في شرح المفصَّل 11/8 ، وما وقفت عليه في المقتضب هو قوله :((أما (مِن) فمعناها ابتداء الغاية ... فأمَّا ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان من البصرة)) المقتضب 136/4 ، والنصُّ – كما يبدو – يشير إلى مجيء (من) لابتداء الغاية المطلقة ، ولكنَّ مثاله الذي ذكره خاصٌّ بابتداء الغاية المكانية ، ولم أقف له على نصٍّ صريح يشير إلى مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية في المقتضب . أمَّا الأخفش فله في هذا المعنى نص صريح ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة : 108] ، قال : ((يريد : منذ أوَّل يوم ؛ لأنَّ من العرب من يقول : لم أرَه من يوم كذا ، يريد به من أوَّل الأيَّام)) معاني القرآن 2/ 337.

(190) كتاب سيبويه 400/2 ، ومعاني القرآن للأخفش 11/1.

(191) ديوانه ص 45، ولسان العرب (حلم) 145/12.

(192) ينظر على الترتيب شرح التسهيل 131/3 ، و ارتشاف الضرب 1718/4 ، وأوضح المسالك 22/3 .

(193) كتاب سيبويه 224/4 .

(194) المصدر السابق 226/4 . .

(195) ينظر شرح المفصَّل 11/8، والبحر المحيط 103/5.

(196) ينظر مغني اللبيب 138/4 .

(197) ارتشاف الضرب 1718/4.

(198) ينظر شرح التسهيل 131/3 ، وشواهد التوضيح ص 189 .

(199) مسند أحمد 440/2.

(200) صحيح البخاري 229/3–230 .

(201) المصدر السابق 79/3 ، 102/7 .

(202) مسند أحمد 310/10 .

(203) المستدرك 545/4.

(204) السنن الكبرى للبيهقي 233/3.

(205) لسان العرب (رعل) 287/11.

(206) درة الغواص ص 100.

(207) شرح درة الغواص ص 158 ، وبيت الأعشى في ديوانه ص 13 .

(208) ينظر التفصيل في : شرح التسهيل 3/ 175 ، وارتشاف الضرب 1737/4–1738 ، والجنى الداني ص 417–418 ، ومغني اللبيب 320/2 وما بعدها ، وهمع الهوامع 347/2–348 .

(209) ينظر شرح التسهيل 178/3 .
(210) صحيح البخاري 62/2 .
(211) بروايةٍ قريبة في صحيح مسلم 2191/4.
(212) ديوانه ص 99 .
(213) برواية قريبة في المفضَّليَّات ص 198 .
(214) ينظر شرح التسهيل 178/3 .
(215) لرجل من أزد السَّرَاة في كتاب سيبويه 166/2 ، والأصول في النحو 364/1 .
(216) البيت لصخر بن عمرو بن شريد أخي الخنساء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1094 .
(217) ينظر رصف المباني ص 188–189 .
(218) ديوانه 497/2 .
(219) رصف المباني ص 189 .
(220) ديوانه 497/2 .
(221) المقتصد في شرح الإيضاح 829/2 .
(222) درة الغواص ص 100 .
(223) شرح درة الغواص ص 158 .
(224) ينظر المصدر نفسه ، وبيت حسان في ديوانه ص 18 ، وينظر خبر البيت في شذرات الذهب 60/1 .
(225) البيت لأبي أُذينة (شاعر جاهلي) في نهاية الأرب 320/15 ، وبلا نسبة في حواشي ابن بري وابن ظفر ص 151 ، وشرح درة الغواص ص 158 .
(226) حواشي ابن بري وابن ظفر ص 150 .
(227) جَعْلُه (أمنع) من غير الثلاثي فيه نظر ؛لأنه – في الأظهر– من الثلاثي : مَنعَ يمنع ، ينظر لسان العرب (منع) 343/8 .
(228) كتاب سيبويه 73/1 .
(229) شرح المفصَّل 145/7 .
(230) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف 573/2 .
(231) موطأ مالك 6/1 ،والحديث بتمامه : ((إنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ. فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا، حَفِظَ دِينَهُ. وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ)) .
(232) مشارق الأنوار 62/2 .
(233) ينظر الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 292–294.
(234) صحيح مسلم 272/2 .
(235) سنن الترمذي 458/4 .
(236) ديوان الفرزدق ص 419 .

المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم .
– أدب الكاتب ؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) ، تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ، القاهرة ، المكتبة التجارية ، 1963م .
– ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ؛ لأبي حيَّان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1418 هـ . 1998م .
– الأزهيَّة في علم الحروف ؛ لعلي بن محمد الهروي (ت 415) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية 1971م .
– الأصول في النحو ؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت 316هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسَّسة الرسالة ، ط3 ، 1405هـ – 1988م .
– أضواء على لغتنا السمحة ؛ لمحمد خليفة التونسي ، الكويت : كتاب العربي التاسع ، 15 أكتوبر، 1985 م .
– الأعلام ؛ لخير الدين الزركلي (ت 1396هـ) ؛ بيروت ، دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002م .
– الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الأصفهاني (ت 356هـ) ، تصحيح : أحمد الشنقيطي ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، د . ت .
– الأمالي ؛لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجَّاجي (ت 337 هـ) ، شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي ، القاهرة ، المكتبة المحمودية ، ط3 ، 1354هـ–ى1935م .
– الإمتاع والمؤانسة ؛ لأبي حيَّان التوحيدي (ت 400 هـ) ، صححه وضبط غريبه وشرحه : أحمد أمين و أحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، د.ت
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق : جودة مبروك محمد مبروك ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، د.ت .
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت : دار الفكر، د. ت.
– البحر المحيط ، لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود معوض وآخرين ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ – 1993م .
– البرهان في علوم القرآن ؛ لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ – 1957 م .
– تاج العروس من جواهر القاموس ؛ للسيِّد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ) ، (الجزء الثالث عشر ، تحقيق : حسين نصَّار ، 1974م) ، الكويت ، سلسلة التراث العربي .
– تاريخ الخلفاء ؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط1 ، 1371هـ – 1952م .

- التبيان في إعراب القرآن ؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربيَّة . د. ت .
- التعليقة على كتاب سيبويه ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، القاهرة : دار المعارف، 1412هـ - 1992م .
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار،بيروت: دار الكتاب العربي د. ت.
- تهذيب الأسماء واللغات، ؛ لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، (د . ت) ،] مصورة من نسخة المطبعة المنيرية بالقاهرة[.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) ، تحقيق ، أحمد محمد عزوز ، بيروت : المكتبة العصريَّة ، ط1 ، 1426 هـ -2005م.
- الجامع لأحكام القرآن ؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق ، هشام سمير البخاري ، الرياض : دار عالم الكتب ، 1423 هـ - 2003 م .
- جمهرة اللغة ؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ) ، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، بيروت ، دار العلم للملايين، ط1 ، 1987م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ؛ للحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) ، تحقيق : طه محسن ، العراق : جامعة الموصل ، 1396هـ - 1976م .
- حاشية الخضري ؛ على شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى الخضري (ت 1287هـ)، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع د. ت.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسمَّاه (عنايةُ القاضي ، وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ؛ لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (ت 1069 هـ) ، بيروت ، دار صادر ، د . ت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ؛ لمحمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .
- الحجَّة للقرَّاء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دمشق : دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1404هـ - 1984م.
- حروف المعاني ؛ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1984م .
- حواشي ابنِ بَرّي و ابن ظَفَر على دُرَّة الغوَّاص ؛ لأبي محمد عبدالله بن بَرّي المصري (ت ، 576 ، أو 582 هـ ، ومحمد بن ظفر الصِّقِلِّي (ت 586 هـ) ، دراسة وتحقيق : أحمد طه حسانين سلطان ، القاهرة ، مطبعة الأمانة ، 1411هـ .
- خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1406 هـ - 1968م .
- الخصائص ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار،بيروت: دار الكتاب العربي د. ت.
- دُرَّة الغواص في أوهام الخواص ؛ للقاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، بيروت ، ط1 ، 1424 هـ - 2003 م .
- ديوان ابن مقبل ؛ تحقيق عزة حسن ، بيروت ، دار الشرق العربي ، 1416هـ- 1995م .
- ديوان الأدب ؛ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت 35هـ) تحقيق أحمد مختار عمر ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، 1424 هـ - 2003 م .
- ديوان الأعشيين (الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشيين الآخرين) ؛ طُبع في مطبعة آدلف هلز هوسن 1927 م .
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُكَّري ؛ دراسة وتحقيق : أنور عليان سويلم ، ومحمد علي الشوابكة ، الإمارات : مركز زايد للتراث والتأريخ ، ط1 ، 1421 هـ - 2000م
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، بيروت : دار صادر ، ط3 ، 1399 هـ - 1979م .
- ديوان جرير (شرح محمد بن إسماعيل الصاوي) ؛ القاهرة ، المكتبة التجاريَّة الكبرى ، د. ت .
- ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدَّم له أحمد رشاد ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، ط1 ،1406 هـ - 1986م .
- ديوان حسان بن ثابت ؛ تحقيق وليد عرفات ، بيروت ، دار صادر ، 2006م .
- ديوان الحُطيئة ؛ برواية وشرح ابن السِّكِّيت (ت 246 هـ) ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1407 هـ - 1987م .
- ديوان ذي الرُّمَّة غيلان بن عُقبة العَدَوِيّ، عُنيَ بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس ، كمبريج، 1337 هـ - 1919 م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ؛ اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط2، 1400هـ - 1980م.
- ديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني ؛ حقَّقه وشرحه صلاح الدين الهادي ، القاهرة : دار المعارف،
د . ت .
- ديوان الطِرمَّاح ، تحقيق عزَّة حسن ، بيروت - حلب : دار الشرق العربي ط2 ، 1414هـ - 1994م .
- ديوان طُفَيل الغَنَوي ؛ بشرح الأصمعي ، تحقيق : حسان فلاح

أوغلي ، بيروت ، دار صادر ، ط1 ، 1997م .
– ديوان عامر بن الطفيل ؛ برواية محمد بن القاسم الأنباري ، بيروت، دار صادر ، 1399هـ–1979م .
– ديوان عمر بن أبي ربيعة ؛ قدم له فائز محمد ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط2، 1416هـ–1996م .
– ديوان الفرزدق ، شرح علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ – 1987م.
– ديوان قيس بن الخطيم ؛ تحقيق ناصر الدين الأسد ، بيروت ، دار صادر . د . ت .
– ديوان كعب بن زهير (بشرح أبي سعيد السكري) ؛ القاهرة : دار الكتب والوثائق القوميَّة ، 1423هـ – 2002م .
– ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري ؛ حقَّقه وقدَّم له إحسان عبَّاس ، الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، سلسلة التراث العربي ، 1962م .
– ديوان المُرقِّشَين ؛ تحقيق كارين صادر ، بيروت ، دار صادر ، ط1، 1998م .
– ديوان المهلهل ؛ شرح وتحقيق أنطوان محسن القوَّال ، بيروت ، دار الجيل ، ط1، 1415 هـ–1995م .
– ديوان النابغة الجعدي ؛ تحقيق واضح الصمد ، بيروت ، دار صادر ، ط1 ، 1998م .
– ديوان الهذليين ؛ القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ط 2 ، 1995م .
– الرسالة الشافية في الإعجاز (ملحقة بكتاب دلائل الإعجاز) ؛ لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 أو 474هـ) ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط5، 1424هـ – 2004م.
– رصف المباني في شرح حروف المعاني ؛ لأحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ) ، تحقيق أحمد محمَّد الخرَّاط ، دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة ، د . ت .
– الروض الأُنُف ؛ لأبي القاسم عبد الرحمن الخثعمي السهيلي (ت 581هـ) ، تحقيق عبدالرحمن الوكيل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، 1412هـ .
– الزاهر في معاني كلمات النَّاس ؛ : لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط1 1412 هـ –1992م .
– السبعة في القراءات ؛ لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (324 هـ) ، تحقيق شوقي ضيف ، مصر : دار المعارف ، ط2 ، 1400هـ .
– سنن ابن ماجة؛ لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني(ت 273 هـ) ؛ تحقيق محمَّد فؤاد عبدالباقي ، بيروت : دار الفكر ، د. ت .
– سنن أبي داؤد ؛ لسليمان بن الأشعث أبي داؤد السجستاني الأزدي (ت 275 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : المكتبة العصرية ، د . ت .
– سنن الدارمي ؛ لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي السمرقندي (ت 255هـ) ، حققه فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، بيروت : دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ – 1987م .
– السنن الكبرى ؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458 هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكَّة المكرَّمة : مكتبة الباز ، 1414هـ – 1994م .
– شذرات الذهب في أخبار من ذهب ؛ لعبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي (ت 1089 هـ) ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دمشق : دار بن كثير ، ط1 ، 1406 هـ .
– شرح التسهيل ؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق ، عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، القاهرة : دار هجر ، ط1 1410 هـ – 1990 م .
– شرح جمل الزجاجي ؛ لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (609 هـ) ، تحقيق سلوى محمد عمر عرب ، مكَّة المُكرَّمة : جامعة أم القُرى ، 1419 هـ .
– شرح دُرَّة الغَوَّاص ؛ لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي(ت 1069 هـ) ، القسطنطينية : مطبعة الجوائب، 1299 هـ.
– شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت 421هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ط1 ،1400هـ – 1981م .
– شرح ديوان المتنبي المسمى بـ (التبيان في شرح الديوان) ؛ المنسوب لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ) [وقد ثبت لدى مصطفى جواد أن نسبة هذا الشرح لابن عدلان الموصلي (ت 666هـ) [، ضبطه وصحَّحه، مصطفى السَّقَّا، وإبراهيم الإبياري، وعبدالحفيظ شلبي، القاهرة ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي 1391هـ – 1971م.
– شرح الرضي على الكافية ؛ لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ليبيا ، منشورات جامعة قاريونس ، ط2، 1996م .
– شرح شعر زهير بن أبي سُلمَى (لأبي العباس ثعلب ت 291هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة ، دمشق مكتبة هارون الرشيد ، ط3 ، 1428هـ–2008م .
– شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة – جامعة أم القرى – دار المأمون للتراث .
– شرح كتاب سيبويه ؛ لأبي سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ، الجزء الخامس ، تحقيق محمد عوني عبد الرءوف ، القاهرة : الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ، ومركز تحقيق التراث ، 1424 هـ – 2003م .
– شرح المفصل؛ لموفق الدين يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، مصر : إدارة الطباعة المنيرية . د. ت .
– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ؛ لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، . تحقيق طه محسن

، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 1405هـ – 1985م.
– الشواهد الحديثيّة عند نحويي مصر والأندلس (أطروحة دكتوراه) ؛ لسعيد محمد عبد الرب العوادي ، جامعة عدن ، كلية التربية ، 1432 هـ – 2011م .
– الصاحبي ؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا ، (395 هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، د. ت .
– الصِّحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ؛ لأبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت 393هـ) ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطَّار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1407هـ–1987م .
– صحيح ابن حبان ؛ لمحمد بن حبان البستي (ت 354هـ) ، بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت 739هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة 1318هـ – 1997م
– صحيح البخاري ؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ، مصورة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1378هـ – 1958م.
– صحيح مسلم ؛ لمسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د. ت .
– العربية الفصحى وأصولها التراثيَّة ؛ لعباس علي السوسوة ، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع ، 2002هـ .
– العين ؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170 هـ)، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرَّائي ، دار ومكتبة الهلال ، د. ت .
– عيون الأخبار ؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت 276هـ) ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط2 ، 1996م .
– الغريبين في القرآن والحديث ، لأبي عُبيد أحمد بن محمد الهروي (ت 401هـ) ، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي ، مكة المكرمة – الرياض ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط1 ، 1419هـ–1999م .
– فتح الباري بشرح صحيح البخاري ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ) ، قرأ أصله تصحيحًا وتعليقًا: عبدالعزيز بن صالح بن باز ، وقام بإخراجه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي ، بيروت: دار المعرفة ، د. ت .
– فحولة الشعراء ؛ للأصمعي (ت 216هـ) ، تحقيق : ش . تورّي ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 1389م – 1971م .
– الفَسْرُ ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ؛ لأبي الفتح عثمان بن جِنّي النحوي(ت 392هـ) ، تحقيق : رضا رجب ، دمشق ، دار الينابيع ، ط1 ، 2004 م .
– القاموس المحيط ؛ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت 817هـ) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ–1979م.
– القرارات المجمعيَّة في الألفاظ والأساليب (من 1934 إلى 1987م) ، أعدَّها وراجعها : محمد شوقي أمين ، وإبراهيم الترزي ، القاهرة ، الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية 1410هـ–1987م .
– قل ولا تقل ؛ لمصطفى جواد ، دمشق ، دار المدى للثقافة والنشر ، 2001م .
– القول في (غير) وحكم إضافتها إلى المعرفة ، ودخول (أل) عليها ؛ لعبدالرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج25، رمضان 1389هـ–1969م .
– الكامل في اللغة والأدب ؛ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط3 ، 1417هـ–1997م .
– كتاب الجيم ؛ لأبي عمرو الشيباني (ت 206هـ) ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1394هـ – 1974م .
– كتاب سيبويه ؛ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م .
– اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب ؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، (الجزء الأوَّل بتحقيق: غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني بتحقيق: عبد الإله نبهان) ، بيروت: دار الفكر المعاصر – دمشق : دار الفكر، ط1، 1426هـ – 1995م .
– لسان العرب ؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ) ، بيروت: دار صادر ، د. ت.
– المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء و كُناهُم وألقابهم وبعض شعرهم ؛ لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت 370هـ) ، تصحيح وتعليق كرنكو ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، 1402 هـ – 1982م .
– مجمع الأمثال ؛ لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت 518هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار المعرفة، د. ت .
– مجموعة القرارات العلميَّة في خمسين عامًا (1934–1984) ؛ أخرجها وراجعها : محمد شوقي أمين ، و إبراهيم الترزي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1404هـ–1984م
– مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ؛ لمحمد حميد الله الحيدر أبادي الهندي ، بيروت ، دار النفائس ، ط 6 ، 1407 هـ .
– المحاسن والأضداد ؛ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط2 ، 1415هـ–1994م .
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1420هـ – 1999م .
– المُخصَّص ؛ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه (ت 458هـ) ، تحقيق خليل إبراهيم جفَّال ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط1 ، 1417 هـ – 1996م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مكتبة دار التراث ، ط3 ، د.ت .
- مسند أبي يعلى ؛ لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي (ت 307هـ) ، تحقيق حسين سليم أسد ، دمشق : دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1404هـ - 1984م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ - 1995م .
- مشكلات موطَّأ مالك ؛ لعبد الله بن السِّيْد البطليوسي(ت 521هـ) ، تحقيق طه بن علي بن سريح التونسي ، بيروت : دار ابن حزم ، ط1 ، 1420 هـ - 2000م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ؛ لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770 هـ) ، القاهرة ، المطبعة الأميريَّة ، ط5 ، 1922م .
- مصنَّف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنَّف في الأحاديث والآثار) ؛ لأبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة (ت 235 هـ) ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، الرياض : مكتبة الرشد ، ط1 ، 1409 هـ .
- معاني القرآن ؛ صنَّفه الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي (ت 215هـ)، تحقيق فائز فارس، عمان: دار البشير- أربد : دار الأمل، ط2 ، 1401هـ - 1981م.
- معاني القرآن الكريم ؛ لأبي جعفر النحَّاس (ت 338هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ط1 ، 1408هـ-1988م .
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ؛ لياقوت الحموي الرومي (ت 626 هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1993م .
- معجم الشعراء ؛ لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت 384 هـ) ، تصحيح وتعليق كرنكو ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، 1402هـ - 1982 م .
- معجم الصواب اللغوي ؛ لأحمد مختار عمر (بمساعدة آخرين) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط1 ، 1429هـ-2008م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، الكويت : السلسلة التراثيَّة ، ط1، 1421هـ - 2000م .
- المفردات في غريب القرآن ؛ أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ) ، تحقيق صفوان عدنان الداودي ، دمشق - بيروت ، الدار الشامية - دار القلم ، ط1-1412هـ .
- المفصَّل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحقيق: علي أبو ملحم ، بيروت ، مكتبة الهلال ، ط1 ، 1993م .
- المفضليات ؛ للمفضل بن محمد الضبي (ت 164هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، مصر: دار المعارف، ط10، 1992م.
- المقتصد في شرح الإيضاح ؛ لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 أو 474هـ) ، ، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد وزارة الثقافة والإعلام 1982م .
- المقتضب ؛ لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت .
- منازل الحروف ؛لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت 388هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرَّائي ، عَمَّان ، دار الفكر . د.ت .
- موطَّأ مالك ؛ لمالك بن أَنَسٍ أبي عبد الله الأصبحي(ت 179 هـ) ، برواية يحيى الليثي ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، د. ت . تهذيب الأسماء واللغات، ؛ لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، (د . ت) ،]مصورة من نسخة المطبعة المنيرية بالقاهرة[.
- النحو الوافي ؛ لعباس حسن القاهرة : دار المعارف ، ط 8 ، د. ت .
- نهاية الأرب في فنون الأدب ؛ للشهاب النويري (ت 733) ، القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، ط1 ، 1423هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، ط1 ، 1418هـ - 1998م
- وقفتان في التصحيح اللغوي مع (الكل والبعض) و (الغير) ؛ لعبدالله صالح بابعير ، جامعة تعز ، حولية كلية الآداب ، العدد الثاني، مايو 2012 م .

Al-shehap Al-Khafaji`s Grammatical Followings after Al- Hariri in the Explanation of the Diver`s Pearl (Durrat Alghawwas)

Saeed Mohammad Abdulrab Al-Awadi

Abstract

This paper of research concentrated on the grammatical usages about which Al shehab Al-Khafaji,`` Sharah Durrat Al-gahwas`` ,followed Al-Qassim ibn Ali Al-Hariri in the Diver`s pearl in the elite`s illusion `` Durrat Al-gawas fi Awham Alkhawas`` . and lt denoted those grammatical and linguistic usages origins, what was said about them and the standard and synthetic origins on which the grammatical verdicts were built,prohiption or permission.

Then this study gave greater value to the option that is supported by the authentic examples and is justified by analogy, if it does not come against an origin or does not spoil meaning, and if that usage had presence in the speech of the scholars, grammarians, and the literature writers who had deep insight about the Arabic language styles and morphology, poetry and prose,and who had high proficiency in deciding what is standard and what is strange, anomalous and weak, depending on the decisions of the linguistic books of correction.This paper of research discussed fourteen problems .